



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

مشاريع التمويل الأصغر وأثرها في تحسين مستوى المعيشة

دراسة حالة مؤسسة التنمية الاجتماعية للتمويل الأصغر

محلية شرق النيل – ولاية الخرطوم

**Microfinance Projects and their Impact on Improving
The Standard of Living-A Case Study of Social
Development Foundation for Microfinance-Eastern
Nile Locality-Khartoum State**

رسالة مقدمة للإستيفاء أكاديمي مطلبات درجة الماجستير
في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية

إعداد / إشراف /

د. عائشة إبراهيم علي زينب يوسف علي حمد

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول الله تعالى في حُكْم تنزيله:

{لِإِيَّالَافِ قُرِيشٍ ﴿١﴾ إِيَّالَافِهِمْ رِحْلَةَ الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلَيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ

{﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾}

صدق الله العظيم

سورة قريش من (٤-١)

الإهداء

الى الذي نشر العلم بين الأقدمين وأكابر بن بطلاته الوارفة محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
الى الشموع التي أنارتني لـ الطريق أمي ...
وروح أبي له الرحمـة والمغفرـة
الى أساندـني الأجلـاء
الى إخـوتي وزملـائي
الى أهـلي وعشـيرـتي الذين أودـهم
الى حملـت سرـاجـ العلم وهم يضـئـون الطـريقـ بيـدرـون ظـلامـ أـجـهـلـ وكلـ أمرـ عـسـيرـ.
الى بلـدي الطـيبـ بـنـ فـيـهـ وـماـفيـهـ.
حـباـ وـوـفاـ لـهـمـ أـهـدـيـ خـلاـصـتـ جـهـدـيـ اـمـتـواـضـعـ.

البـاحـثـةـ

الشكر والعرفان

الشكر أولاً لله عز وجل المعين في كل الامور

يطيب لي أن أسجل أسمى آياتي الشكر والتقدير لكل من ساهم في هذه رسالة بجهده ووقته وعلم وأخذه بالشكر الاستاذة أبجليلة دعائشة إبراهيم علي، والتي كانت غير سند وعون واستنسقنا من شرفاً لها لسانها غير يفوح شراها في بستان المعرفة، والتي غرسه بذور علمها في أرض عقولنا، فكانت ثمرة غرسها هذا البحث المتواضع.

والشكر موصول أيضاً للعاملين بمكتبة السودان بجامعة أكبر طوم، ومكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات الزراعية، ما وجدته منهم من مساعدة وتعاون بلا حدود في مجال المعلومة وخاصة الأربع / خالد الزين فلهم شكري وتقديري ،،،

ولا يفوتي أن اتقدم بوافر الشكر والامتنان لكل العاملين بمؤسسة التنمية للتمويل الاصغر - قسم الدراسات والبحوث عامته، وفرع (شرق النيل) علي وجه الخصوص متمثل في:
الاستاذ / مهدى يوسف - مدير العام مؤسسة التنمية شرق النيل.
الاستاذ / طارق سيد حسن - مدير إدارة الاداء الاجتماعي للتمويل الاصغر.

وشكري وتقديري لكل من مدّ لي يد العون حتى الوصول للصورة النهائية للبحث وسقط اسمه سهوا
فلهم جميعاً العتبى ،،،،،،،،،،

الـ احنة

مسنخاً من الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر مشاريع التمويل الأصغر على مستوى معيشة الأسرة في محلية شرق النيل (منطقتي الحاج يوسف وسوبا شرق) ولاية الخرطوم، دراسة مؤسسة التنمية الاجتماعية للتمويل الأصغر فرع شرق النيل اعتمد البحث على المنهج الوصفي وتم اختيار عينة عشوائية قدرها ٧٥ فرد، بنسبة ١٥٪ من مجتمع الدراسة البالغ عدده (٥٠٠ مستفيد)، كما تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان، والمقابلة واللإملاحة وتحليلها عن طريق التكرار والنسب المئوية.

وقد أظهرت الدراسة نتائج عديدة أهمها:

١. ٨٢٪ من المبحوثين قبل التمويل كانوا من الفئات الفقيرة، وهؤلاء يقعون على خط الفقر، أي يمثلون الفئة الأكثر.
٢. ٧٣٪ من المبحوثين أصبحوا خارج دائرة الفقر تماماً بعد التمويل.
٣. التمويل ساهم بصورة فعالة في توفير بعض الخدمات الضرورية للأسرة متمثلة في الآتي: (ساهم في تحسين نوعية الغذاء، توفير مصاريف العلاج والأدوية عند الحاجة، الإنفاق على التعليم، وتحسين نوعية السكن).
٤. إضافة لذلك أن المؤسسة كانت مرنة في التعامل مع المستفيدين، تساعد في (أعداد دراسة الجدوى، إكمال الملفات، في التدريب، التسويق وحل المشكلات التي تعرّض المستفيدين).

وبناءً على النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها:

- » تشجيع المؤسسات العاملة في مجال التمويل باعتباره من الأدوات الفعالة لمحاربة الفقر.
- » دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في برامج التمويل الأصغر .
- » توسيع تمويل المشاريع ليشمل المشاريع الإنتاجية والخدمية معاً.
- » وإبتكار وسائل تمويلية متعددة يستفيد منها العملاء.

Abstract

This research aimed to study the impact of microfinance projects on the standard of living on the family in the eastern Nile locality (areas of Elhag yousif and Soba East) Khartoum state. The study was directed to social Development foundation, East Nile branch. Descriptive methodology was followed in this research. A random sample of 75 persons out of 500 beneficiaries who were the research population was chosen, with a percentage of 15% from the research population.

Primary data were collected through questionnaires, interviews and observations, while secondary data were collected from references, periodicals, reports, previous related research and the internet. The collected data were analyses using frequency distributions and percentages.

The study gave number of results, the most important of which are:

1. 82% of represented were among poor sectors before the finance project.
2. 73% of represented came out of the poor sector after the finance project.
3. Financing beneficiaries effectually helped to get come important services to the family, like: improved quality of food, make medication and getting medicines possible, when needed, ability to spend on education, and improving the housing facilities.
4. The development foundation was so easy and helpful with beneficiaries to the enters of the preparing files of economic studies to projects training and marketing, and helping to solve all problems facing beneficiaries.
5. According to the obtained results numbers of recommendations were suggested, some of which are mentioned below:
 1. To encourage more finance foundations to go into these activation as they were very effective tools against poverty.
 2. It is necessary to integrated people with special needs in the programmers.
 3. Diversification of projects founded including production and serviced, creating new founding tools for the benefit of beneficiaries.

فهرس الموضوعات

الآية القرآنية.....	٥
الإهداء.....	٦
الشكر والعرفان.....	٥
مستخلص الدراسة	٦
Abstract	٧
فهرس الموضوعات	٨
فهرس الجداول	٨

الباب الأول

مقدمة البحث

١ مدخل	١,١
٢ المشكلة الحياتية.....	٢,١
٢ المشكلة البحثية.....	٣,١
٢ أهمية البحث.....	٤,١
٢ أهداف البحث	٥,١
٣ الأسئلة البحثية.....	٦,١
٣ متغيرات البحث	٧,١
٣ هيكلة البحث	٨,١

الباب الثاني

(الإطار النظري)

٥ الفصل الأول.....	٢
٥ ١,١,٢ مفاهيم أساسية للفقر (التعاريف)	٢
٦ ٢,١,٢ أسباب الفقر	٢
٧ ٣,١,٢ تصنیف الفقر	٢
٨ ٤,١,٢ قياس الفقر	٢
١١ ٥,١,٢ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر وتمثل هذه الآثار في الآتي	٢
١٢ ٦,١,٢ حالة الفقر في العالم.....	٢
١٣ ٧,١,٢ الفقر في السودان	٢
١٤ ٨,١,٢ أساليب مكافحة الفقر	٢
١٦ ٢,٢ الفصل الثاني التحديات المستقبلية لمكافحة الفقر في العالم.....	٢
١٧ ١,٢,٢ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة ظاهرة الفقر	٢
٢٠ ٢,٢,٢ تجارب عالمية في مكافحة الفقر	٢
٢١ ٣,٢,٢ تجارب محلية في مكافحة الفقر.....	٢

٣,٢ الفصل الثالث التمويل الأصغر ٢٢
١,٣,٢ التعريف (المصطلحات) ٢٢
٢,٣,٢ صيغ التمويل الأصغر الإسلامية ٢٣
٣,٣,٢ المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر (CGAP) ٢٥
٤,٣,٢ أهداف التمويل الأصغر ٢٥
٥,٣,٢ مقومات قطاع التمويل الأصغر بصفة عامة ٢٥
٦,٣,٢ أنشطة التمويل الأصغر والبالغ الصغر هي ٢٦
٧,٣,٢ الضمانات ٢٦
٨,٣,٢ إيجابيات وسلبيات برنامج التمويل (القروض) بصفة عامة ٢٧
٩,٣,٢ هيكلة التمويل الأصغر في السودان ٢٧
١٠,٣,٢ سوق التمويل الأصغر الحالي في السودان ٢٧
١١,٣,٢ مشاكل ومعوقات التمويل الأصغر في السودان ٢٨
١٢,٣,٢ محاور رؤية تطوير وتوسيع قطاع التمويل الأصغر بالسودان ٢٨
١٣,٣,٢ التمويل الأصغر وكسر حلقة الفقر والتخلف ٢٨
١٤,٣,٢ الخصائص الرئيسية للأسر الريفية (للفقراء) ٢٩
١٥,٣,٢ عوامل نجاح مشروعات الإقراض الصغرى ٣٠
٤, الفصل الرابع مؤسسة التنمية الاجتماعية للتمويل الأصغر ٣١

الباب الثالث

منهجية البحث

١,٣ منطقة الدراسة ٤٤
٢,٣ مجتمع الدراسة ٤٤
٣,٣ عينة الدراسة ٤٥
٤,٣ منهج البحث ٤٥
٥,٣ أدوات جمع البيانات ٤٥
٦,٣ تحليل البيانات ٤٥
٧,٣ الصعوبات التي واجهت الباحثة ٤٥

الباب الرابع

التحليل والمناقشة والتفسير

الباب الخامس

ملخص النتائج، الخلاصة، التوصيات

١,٥ ملخص النتائج ٥٩
٢,٥ الخلاصة ٦٠
٣,٥ التوصيات ٦١
٤,٥ المراجع والمصادر ٦٢

فهرس الجداول

جدول (١,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بالنوع.....	٤٦
جدول (٢,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بالفئة العمرية.....	٤٦
جدول (٣,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بالحالة الاجتماعية.....	٤٧
جدول (٤,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بالمستوي التعليمي.....	٤٧
جدول (٥,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بعدد أفراد الأسرة.....	٤٨
جدول (٦,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين للأطفال العاملين بالأسرة من سن (١٨-٧)	٤٨
جدول (٧,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بنوع السكن	٤٨
جدول (٨,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين ب مجالات العمل المختلفة.....	٤٩
جدول (٩,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بنوع التمويل المقدم.....	٤٩
جدول (١٠,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بنوع المشروع الممول	٥٠
جدول (١١,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بنوع الضمانات.....	٥٠
جدول (١٢,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بعدد مرات الحصول علي تمويل	٥١
جدول (١٣,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين الخاص بالضمانات التي تقدمها المؤسسة.....	٥١
جدول (١٤,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بالمساعدة التي تقدمها المؤسسة.....	٥٢
جدول (١٥,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بمساهمة المؤسسة في التدريب	٥٢
جدول (١٦,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بمساهمة المؤسسة في تسويق المنتجات.....	٥٣
جدول (١٧,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بالحلول الواضحة من قبل المؤسسة في حالة ظهور اي مشكلة في المشروع	٥٣
جدول (١٨,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بالمشاكل التي تواجههم.....	٥٤
جدول (١٩,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بمتوسط الدخل السنوي قبل التمويل (بالجنيه السوداني)	٥٤
جدول (٢٠,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بمتوسط الدخل السنوي بعد التمويل (بالجنيه السوداني)	٥٥
جدول (٢١,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بالاستطاعة بتوفير معدات كهربائية من عائد المشروع	٥٥
جدول (٢٢,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بالادخار من عائد المشروع	٥٦
جدول (٢٣,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بمساهمة العائد من المشروع في توفير انواع من الأكلات لم تكون متاحة من قبل ...	٥٦
جدول (٢٤,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بمساعدة العائد من المشروع في توفير مصاريف علاج وأدوية عند الحوجة ..	٥٧
جدول (٢٥,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بمساهمة العائد من المشروع في الإنفاق على التعليم	٥٧
جدول (٢٦,٤) التوزيع التكراري للمبحوثين بمساعدة العائد من المشروع في عمل اي تعديلات او إضافات او الانتقال إلى سكن أفضل.	٥٨

الباب الأول

مقدمة البحث

١،١ مدخل:

الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد. وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها. وتشير التقديرات إلى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الآمن. (عبد القادر، ٢٠١٠)

ورغم التفاوت في تحديد مفهوم الفقر ومعاييره، إلا أن انخفاض الدخل للفرد أو الأسرة يشكل العمود الفقري لهذا المفهوم وهذه المعايير، مع ما يرافق ذلك من ضعف القدرة على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من مسكن ومأكل وملبس، ناهيك عن المستلزمات الأخرى الصحية والتعليمية وغيرها.

وتفاقم مشكلة الفقر في العادة في المجتمعات النامية، وبخاصة تلك التي يلهث نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني، وتتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها.

ويضرب الفقر بعمق في السودان ويتركز الجانب الأعظم منه في المناطق الريفية، وفي عام ٢٠٠٢ بلغ عدد من يعيشون دون خط الفقر على أقل من دولار أمريكي يومياً زهاء ٢٠ مليون نسمة، وتشير التقديرات إلى أن حوالي ١٩ مليون نسمة أي ما يعادل ٨٥٪ من سكان الريف يرزحون تحت وطأة الفقر المدقع، ويقاسي معظمهم من أجل الحصول على لقمة العيش لأنفسهم ولأسرهم، وتتعدّم أو تضيق سبل حصولهم على مياه الشرب الآمنة والخدمات الصحية، ويحتل السودان المرتبة الحادي والستين في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين الدول السبع والسبعين الأقل نمواً في العالم. (ترايو، ٢٠١١).

ومن هنا يأتي دور التمويل الأصغر في تقديم الخدمات المالية وغير المالية للشريحة الضعيفة في المجتمع وبالخصوص في الأماكن الريفية التي لا يعرف النساء فيها سبل التعامل مع القطاع المصرفي الرسمي بل أنه في أكثر الأحيان تعاني النساء في تلك المجتمعات من الأمية. وبما أن التنمية الريفية عن طريقها يتم تنسيق وتوحيد جهود الأفراد الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية، والهدف الأساسي للتنمية العمل على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع (الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن).

ويعتقد البعض أن بنك جرامين هو بداية التمويل الأصغر في مجال مكافحة الفقر، ولكن الحقيقة أن هناك عدة تجارب في عدة دول بالعالم، ولعل كما (عبد سعيد إسماعيل) إلى التجربة الأوروبية والتي ترجع إلى القرن السابع عشر، ومن أشهر التجارب في هذا الصدد تجربة كل من أيرلندا والمانيا والتجربة الإيرلندية أقدم من الألمانية ويعتبر عام ١٧٢٠ شهد أول قرض موجه للفقراء في أيرلندا وكان اثر لزيادة الفقراء في أوروبا حيث أشارت إلى ما يعادل ٢٠٪ من الأسر الإيرلندية حصلت على قروض صغيرة ومتناهية بحلول عام ١٨٤٣م. (محمد، ٢٠١٠).

٢، المشكلة الحياتية:

القضاء على الفقر أو على الأقل الحد من الفقر من أكبر التحديات التي تواجه ليس فقط الدول النامية ولكن أيضا الدول المتقدمة. وبالرغم من أن قضية الفقر والقضاء عليه بقيت عقودا طويلا على قائمة جدول أعمال المنظمات الدولية إلا أن التقديرات تشير بأن خمس سكان العالم تقريبا يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم، ولقد أظهرت بعض الدراسات أنه يمكن التخفيف من حدة الفقر المدقع إذا ما توافر شرطان على الأقل، وهما:

- ﴿ يجب أن يتحقق النمو الاقتصادي أو يرتفع متوسط الدخل على أساس مستمر. ﴾
- ﴿ يجب أن يتم النمو الاقتصادي بالحياد في توزيع الدخل أو الحد من تفاوت الدخل (ابراهيم، ٢٠٠٧). ﴾

٣، المشكلة البحثية:

بالرغم من تعدد المؤسسات العاملة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة وبالرغم من الجهد الكبيرة التي تبذلها الدول من أجل حشد الموارد المالية المحلية والأجنبية لتلك المؤسسات إلا أن المجهود التموي المتوقع ظهوره من المشروعات الصغيرة المملوكة عن طريق تلك المؤسسات لم يتضح بعد. ومن هنا جاء السؤال البحثي الآتي: هل لمشاريع التمويل الأصغر أثر على تحسين مستوى معيشة الفئة المستهدفة؟

٤، أهمية البحث:

﴿ إن تمويل المشروعات الصغرى هو مجال حديث نسبيا حيث أنها بدأت كفكرة في عام ١٩٧٦، وبدا في السودان عام ٢٠٠٦ لكن رغم ذلك نجد أن عدد الأبحاث التي تتناول تمويل المشروعات الصغرى قليلة نسبيا. ﴾

﴿ عكس الدور الذي تقوم به مؤسسات التمويل الأصغر للحد من ظاهرة الفقر وتحسين مستوى المعيشة. ﴾

٥، أهداف البحث:

١. التعرف على المجالات التي تعمل فيها تلك المؤسسة من المشاريع والعمل على تحسينها.

٢. اثر تلك المشاريع على تحسين مستوى المعيشة (مستوى الدخل بالنسبة للفقراء، المستوى الصحي، التعليمي، نوعية سكن، مستوى التغذية).

٣. التعرف على نوع المساعدات التي تقدمها المؤسسة للمستفيدين (معاملات مرنة، تدريب، حل مشكلات، التسويق، دراسات الجدوى).

٤. التعرف على المعوقات التي تواجه تلك المشاريع.

٥. الخروج بوصيات تساعد على استمرارية تلك المشاريع.

٦,١ الأسئلة البحثية:

١. هل تسهم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى دخل الأسرة؟

٢. هل تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى الصحي للأسرة؟

٣. هل تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى التعليمي للأسرة؟

٤. هل تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى سكن الأسرة؟

٥. هل تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى تغذية الأسرة؟

٦. هل تقوم مؤسسة التمويل بأي مساعدات للمستهدفين من (معاملات مرنة، تدريب، حل مشكلات، التسويق، دراسات الجدوى)؟

٧. هل هنالك أي معوقات تواجه المستفيدين؟

٦,٢ متغيرات البحث:

المستقلة	التابعة
العائد من المشروع	مستوى المعيشة: - الدخل - المستوى الصحي. - مستوى التغذية. - المستوى التعليمي. - مستوى السكن.

٨,١ هيكلة البحث:

يحتوي البحث على خمس أبواب كالتالي:

الباب الأول: يحتوي على (المقدمة، المشكلة الحياتية، المشكلة البحثية، أهمية البحث، أهداف البحث، الأسئلة البحثية، متغيرات البحث، هيكلة البحث).

الباب الثاني: يحتوي الإطار النظري الذي يتكون من أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: يتناول الفقر (تعريفه، تصنيفه، قياسه، أسبابه، أثاره الاقتصادية والاجتماعية، الفقر في العالم، الفقر في السودان، أساليب مكافحة الفقر).

الفصل الثاني: يحتوي على (التحديات المستقبلية لمكافحة الفقر، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة ظاهرة الفقر، تجارب عالمية في مكافحة الفقر، تجارب محلية في مكافحة الفقر).

الفصل الثالث: يحتوي على عموميات عن التمويل الأصغر (تعريفه، صيغه، مبادئه، أهدافه، مقوماته، أنشطته، ضماناته، سلبيات ويجابيات برنامج القروض، هيكلة التمويل الأصغر في السودان، سوق التمويل الأصغر الحالي في السودان، مشاكل ومعوقات التمويل في السودان، محاور ورؤية تطوير وتوسيع قطاع التمويل الأصغر في السودان، التمويل الأصغر وكسر حلقة الفقر، الخصائص الرئيسية للأسرة الريفية [القراءة]، عوامل نجاح الإقراض الصغرى).

الفصل الرابع: يحتوي على التمويل الأصغر في السودان ممثلاً في مؤسسة التنمية الاجتماعية للتمويل الأصغر، وزارة التوجيه والتنمية الاجتماعية.

الباب الثالث: يحتوي على منهجية الدراسة التي تحتوي على (منطقة الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، منهج البحث، أدوات جمع البيانات، تحليل البيانات، الصعوبات التي واجهت الباحث).

الباب الرابع: يشمل التحليل والمناقشة والتفسير.

الباب الخامس: يشمل ملخص النتائج، الخلاصة، والتوصيات، ثم المصادر والمراجع والملحقات.

الباب الثاني

(الإطار النظري)

الفصل الأول

١،٢ مفاهيم أساسية للفقر (التعاريف):

التعريف اللغوي للفقر:

يعرف الفقر في قواميس اللغة العربية بأنه: الفقر، والفقير ضد الغنى، مثل الضعف والضعف، وقيل الفقر أحسن من المسكين، وقد جاء في التزيل العزيز "إنما الصدقات للفقراء والمسكين" صدق الله العظيم الآية ٦٠ سورة التوبة، وقد سئل أبي العباس عن الفقير والمسكين في هذه الآية فقال: الفقير هو الذي له ما يأكل، أما المسكين فهو الذي لا شيء له. وقيل الفقر سمي فقيراً لزمانه تصيبه مع حاجة تمنعه التقلب في الكسب على نفسه.

أولاً: التعريف الاصطلاحي للفقر:

تعريف الفقر في الفكر الإسلامي: إن الفكر الإسلامي لم يعط تعريف اصطلاحياً للفقر، فذلك لأنه لم يهتم بالناحية الفلسفية للفقر بل اهتم بالناحية العملية، فحدد من هو الفقر تحديداً دقيقاً، وعلى ذلك يمكن صياغة تعريف الفقر في الفكر الإسلامي استناداً لتعريف الفقر كالتالي: الفقر هو العجز عن تحديد حد الكفاية، والكافية المعتبرة هي ما يكفي قوت أهل بيت مدة سنة، وحد الكافية معروفة بأنه حد وجوب الزكاة، وهذا التعريف يستند إلى الاحتياجات الفعلية للإنسان.

ثانياً: التعريف الوضعي للفقر:

يعني بتحديد مستوى الدخل أو الإنفاق الفاصل بين الفقير وبين الغير فقير، ويسمى هذا الحد بخط الدخل، وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم للإنفاق على المواد الغذائية وغير الغذائية للفرد أو الأسرة. (لحيلح وأخرون، ٢٠١٠)

ثالثاً: التعريف الذاتي للفقر:

يقايس الفقر من منظور الفقراء أنفسهم، ويحدد البنك الدولي الفقر على أنه عدم القدرة على توفير الحد الأدنى للمعيشة، في حين نجد أن التعريف الاجتماعي يركز على كون تعريف الفقر يكون مبنياً على أساس أن الفقر هو الشخص الذي يحصل على مساعدة من الحكومة، فقد تكون فئة فقيرة فعلاً، ولكن نظراً إلى أنها لا تحصل على مساعدة من الدولة فلا ينظر إليها على أنها فقيرة. (عبد القادر، ٢٠١٠).

رابعاً: التعريف الموضوعي:

هو التعريف المعول عليه والمأخذ به في الدراسات الاقتصادية، بينما الاتجاهان الآخران (الذاتي والاجتماعي)، لا يعول على أي منها بسبب التعريفات غير المنضبطة التي يضعها للفرد، لاعتمادها على مقاييس تحكمية سواء من الفرد (الذاتي)، أو من الحكومة (الاجتماعي) (غالي، 2006).

ومهما يكن من أمر، فإنه بالإمكان حوصلة الخصائص الرئيسية للفرد في كون حجم العائلة الكبير، ارتفاع معدل الخصوبة، ارتفاع مستوى الفقر في الأسر التي تعيلها إناث، انخفاض الأجور، الحالة التعليمية لمعيل الأسرة تكون دون المستوى، التحيز على أساس النوع واستغلال الأطفال. ولقد تعددت واختلفت تعاريف الفقر وطرق قياسه فهناك من يأخذ بمستوى المعيشة، وبالحاجات الأساسية كمعايير أساسية في تعريف الفقر وقياسه.

ومن التعريف المرتبطة بهذا المضمون أيضاً نورد الآتي:

عرف البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام ١٩٩٠ الفقر بأنه:

١. عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة.
٢. الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة.
٣. الفقر، بمفهومه العام البسط، هو انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية.
٤. ولذلك يعتبر مقياس فقر القدرة مقياساً مقابل لمؤشر التنمية البشرية، حيث أنه متوسط مرجح لثلاث مؤشرات تحاول تحديد شريحة البشر التي لا تتمتع بهذه الخدمات الأساسية من التغذية الجيدة والصحة والتعليم، والمؤشرات الثلاث هي:

﴿ نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين تقل أوزانهم عن الوزن المحدد بالنسبة لأعمارهم من

قبل منظمة الصحة العالمية.﴾

﴿ نسبة حالات الولادة التي لم تتم على يد طبيب.﴾

﴿ نسب الأمية بين الإناث فوق الخامسة عشر. (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٠).﴾

٢،١،٢ أسباب الفقر:

١. أسباب سياسية: مثل:

﴿ الاحتلال الأجنبي للبلد والسيطرة على الثروات والخيرات التي فيه، فقد عاشت العديد من الدول النامية والعربية على وجه الخصوص نير الاستعمار الفرنسي والبريطاني والإيطالي والإسباني والبرتغالي) أما أبرز الحروب الحالية هي الحروب العربية الإسرائيلية، والتي عرفت أربع محطات رئيسية حرب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، والعدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ١٩٨٢ والذي انتهى في

الجنوب اللبناني، والهجوم الدائم على لبنان خلال السنوات السابقة وأخر حرب عام ٢٠٠٦، في حين بعض الدول التي خرجت من دائرة الحرب العربية الإسرائيلية بسبب توصلها لاتفاقيات سلام مع دولة الكيان الصهيوني (مصر، والأردن) كما مر الوطن العربي بأزمات حرب الخليج المتعددة الأولى بحرب إيران العراق والتي استمرت لنحو عشر سنوات، ومن ثم أزمة الخليج الثانية بغزو العراق للكويت ووجود القوات الأمريكية والأوروبية بتلك المنطقة، ثم احتلال العراق في مارس من عام ٢٠٠٣، الحرب الأهلية في لبنان واستمرارها ١٥ سنة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٠.

- » الحصار التي تفرضه بعض الدول الكبيرة على الدول الأخرى في العالم الثالث، وخاصة العربية منها والإسلامية، كما فعلت أميركا في العراق واليمن وليبيا والسودان
- » نقص ومحظوظة المساعدات الدولية للدول الفقيرة، أو سوء توزيعها في البلدان، التي يسود فيها الفساد في الحكم.
- » ارتفاع الرسوم الجمركية من قبل بعض الدول الغنية على منتجات الدول الفقيرة، مما يفقدها ميزة التصدير والاستفادة من فرق الأسعار.
- » ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة التغيير المناخي العالمي، أو ما يعرف اليوم بظاهرة الاحتباس الحراري والجفاف الذي ضرب مناطق المخزون العالمي لإنتاج القمح في العالم. (أبو فهم، ٢٠٠٩).

٢. أسباب اقتصادية:

ومنها الأزمات الاقتصادية، تؤدي إلى عدم الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تساعده في رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع مثلاً: عدم استغلال البترول استغلاً جيداً، وتأخر الزراعة والصناعة، ومن هنا جاء تعريف الدول الفقيرة بأنه تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتتوفر المياه الصالحة للشرب النقية ومستوى الغذاء الصحي كما ونوعا، لا بل تدهور واستنزاف مستمر للموارد الطبيعية غير المتجددة. (الفارسي، ٢٠٠١)

٣. أسباب اجتماعية:

الزيادة الغير منظمة للسكان (دون تخطيط وتنظيم للموارد الاقتصادية)، عدم المساواة بين أفراد المجتمع (النظام الطبقي والتمايز)، عدم المشاركة الفعلية بين أفراد المجتمع، البطالة، كل ذلك عامل أساسي لتفاهم ظاهرة الفقر في المجتمعات (أبو فهم، ٢٠٠٩).

٤،١،٢ تصنيف الفقر:

القراء ليسوا صنفاً واحداً، فمنهم الفقير القريب من الغني، ومنهم الفقير القريب من الهلاك، ومنهم الفقير الذي طرأ عليه الفقر فجأة، ومنهم الفقير الذي ولد فقيراً وعاش فقيراً ويموت وهو فقير، ومن هنا كان من الأفضل التبيه على أن الفقر ليس صنفاً واحداً بل عدة أصناف، وأهمها:

١. التصنيف على حسب مدة البقاء: هنا نميز ثلاثة أصناف وهي:

أ. فقرالصدمات: وتقع الصدمات في حالة الاضطراب وعدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي، أو كنتيجة لتصرات القادة السياسيين، مثل صدمة البترول سنة ١٩٧٣، وما نتج عنها من تضخم فاتورة استيراد الوقود في الدول غير المنتجة للبترول، وما أدى إليه ذلك من رفع دعم الحكومات على الأسعار، فارتفعت أسعار المواد الغذائية، مما انعكس سلباً على الطبقات الفقيرة من الفقراء، حيث أصبحت لا تؤمن الغذاء اللازم للحصول على السعرات الحرارية الضرورية للجسم، ومن ثمة دخلت لأول مرة في خانة الفقراء (الحيلح وآخرون، ٢٠١٠).

ب. الفقرالموسمي: هو ذلك الفقر الذي يسود في مواسم معينة ويزول بزوال تلك المواسم، وأكثر الناس عرضة لهذا النوع من الفقر هم سكان الأرياف (الإمام، ١٩٩٦).

ج. الفقر الدائم: هو ذلك النوع الذي يبقى على مدار السنة، ويعتبر فقراء المدن من أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر، وإن كانت نسبتهم قليلة (الحيلح وآخرون، ٢٠١٠).

٢. التصنيف على حسب أسلوب القياس: هنا نجد نوعين من الفقر هما:

أ. الفقرالمطلق: فالفقر المطلق يعد نقصاً في الثروة المادية أو الدخل حيث يكون اقتصادياً يتمثل في عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية مثل الملبس والمسكن والمأكل بصورة كلية.

ب. الفقر النسبي: ويكون في كونه مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

٤، ١، ٢ قياس الفقر:

هناك طرق وأساليب مختلفة لقياس الفقر حسب الغرض الذي تستهدفه عملية القياس وحسب توفر البيانات اللازمة لتطبيق أي من هذه الطرق والأساليب، وعوامل أخرى.

١. أسلوب خط الفقر:

يعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداماً لقياس وتحليل الفقر، وهو يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي، تعتمد منهجه على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد خط الفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، يتطلب تطبيق هذا الأسلوب، بيانات مسموحة إنفاق ودخل الأسرة، ويعتبر الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول، كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية، ويتضمن أسلوب خط الفقر هذا، منظومة مؤشرات الفقر والتي تشتمل على خط الفقر المطلق والمدقع، نسبة الفقر، فجوة الفقر، وشدة الفقر، ومعامل جيني، وقد تم التمييز بين نوعين من خطوط الفقر:

أ. خط الفقر المطلق: يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملابس والتعليم والصحة والنقل أي (إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات سواء للفرد أو للأسرة، وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعنى وبحدوده الدنيا).

ب. خط الفقر المدقع: يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة أي (يتمثل كلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو الأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعنى وبحدود معينة). (بن ناصر، ٢٠٠٣).

٢. الحد الأدنى لمستوى المعيشة:

وقد وضع البنك الدولي رقمين قياسيين يستندان إلى الحد الأدنى من الاستهلاك، ومستوى المعيشة، تم بنائهما على أساس مستوى الدخل الفردي (per capita income)، لقياس الفقر على المستوى العالمي بصورة عامة، والدول النامية بصورة خاصة على أساس أسعار الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٨٥، فالحد الأدنى للدخل هو ٢٧٥ دولار للفرد سنويًا، الذين تتحفظ دخولهم عن ٢٧٥ دولاراً هؤلاء هم الأكثر فقراً، وهو ما أسماه البنك بالفقر المدقع، والحد الأعلى للدخل هو ٣٧٠ دولار للفرد سنويًا، وهو ما أسماه البنك بالفقر المطلق والذين تقل دخولهم عن ٣٧٠ دولاراً يقعون أسفل خط الفقر. (التوم ٢٠٠٥).

» **نسبة الفقر:** تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر الإجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر.

» **فجوة الفقر:** يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد.

» **شدة الفقر:** يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.

» **معامل جيني:** يستخدم هذا المعامل كمؤشر لقياس التفاوت في توزيع الدخول ما بين جميع السكان فقراء وغير فقراء.

٣. أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة:

يستعيض هذا الأسلوب عن القدرة الداخلية للأسرة، كما في أسلوب خط الفقر ويعتمد ملاحظة واقع إشباع الحاجات الأساسية للأسرة أو الفرد، ويتميز هذا الأسلوب بأنه لا يعتمد فقط على الحاجات الأساسية المعتمدة على دخل الأسرة، إضافة إلى أن البيانات المطلوبة لتطبيق هذا الأسلوب تكون أكثر إتاحة وتتوفر ودقة، فأسلوب الحاجات الأساسية يمكن تطبيقه باستخدام بيانات التعداد العام للسكان أو مسوحات

الأسرة عموماً، دون الحاجة إلى بيانات مسحات نفقات ودخل الأسرة أو إلى بيانات تفصيلية عن الإنفاق والدخل من مصادر أخرى.

٤. مؤشرات قياس مستوى المعيشة والتي يمكن قياسها من خلال:
أ. دخل الأسرة: يعبر هذا المؤشر عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الأساسي لمستوى المعيشة. ومن الصعوبات التي تتعارض هذا المؤشر تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة، وتبين الأسر من حيث حجمها وتركيبتها وفقاً للعمر والجنس، وتغير مستوى معيشة الأسرة التي قد لا يتطابق مع تغير مستوى دخلها، وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل لعوامل اقتصادية واجتماعية.

ب. الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة: استحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة ولكونه أكثر ارتباطاً بمستوى معيشة الأسرة وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر.

ج. متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية: يعتبر هذا المؤشر استكمالاً لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة. وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبتها. ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية، ويعزز على هذا المؤشر تقاويم الإنفاق الوحدة الاستهلاكية من أسرة لأخرى تبعاً للموقع وما يتطلبه من زيادة أو خفض في إنفاق الوحدة، واختلاف الكيفية التي يتم حساب عدد الوحدات الاستهلاكية.

د. نسبة الإنفاق على المواد الغذائية: يستخدم هذا المؤشر وفقاً لوجهة النظر التي ترى، أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية. وبالتالي، فإنه مؤشر أو دلالة على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة، يمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر حتى وإن تباينت أحجامها أو وحدات العملة التي تتعامل معها.

هـ. حصة الفرد من السعرات أو البروتين: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التغذوية، الذي يمكن استخدامه للتمييز بين القراء وغير القراء وفقاً لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو حاجته للبروتين، وباعتبار أن نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة القراء.(الرافعي، ٢٠٠٧).

العوامل التي يعتمد عليها اختيار الأسلوب الأنسب لقياس الفقر هي:

﴿الهدف من تطبيق الأسلوب: فأسلوب خط الفقر يناسب أغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية، وبالمقابل يعد أسلوب الحاجات الأساسية هو الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي.﴾

« الاستخدامات الأخرى لأسلوب القياس: فهل يقتصر الاستخدام على قياس الفقر أم انه يتضمن أيضا التبؤ والتحليل والتقييم والمراقبة؟ كذلك مستوى الاستخدام، فهل هو لأغراض المقارنات الدولية أم انه على المستوى الوطني أم انه تفصيلا على مستوى المناطق الجغرافية أو الفئات الاجتماعية أم على مستوى الأسرة؟».

« توفر البيانات المطلوبة: لكل أسلوب متطلباته من البيانات من حيث النوع ودرجة الشمول ومدى التفصيل. وغالبا ما يلعب هذا العامل الدور الحاسم في اختيار الأسلوب وطريقة قياس الفقر وخاصة في الدول النامية لما تتصف به البيانات فيها من شح وقصور، إذ غالبا ما تفرض نوعية ودقة وشمولية ودورية ما هو متاح من بيانات اعتماد طرق وأساليب دون غيرها».

« عوامل سياسية واجتماعية: تلعب هذه العوامل دورا مهما، وربما أساسيا في بعض الدول، في اختيار الأسلوب والطريقة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بالاعتبار مدى ما يلقاء الأسلوب والطريقة لدى المعينين، وخاصة متخذي القرار، من قبول وإدراك لمدلولات مفاهيمه فكلما كان الأسلوب أكثر وضوها وتوافقا مع آراء ونمط تفكير المعينين يلقى درجة أعلى من الاهتمام والتفاعل الإيجابي».

« إضافة لما سبق من أساليب لقياس الفقر هناك أساليب تعتمد على معايير الأمن الغذائي، ومعايير الرفاه النسبي ومعايير الحاجات الأساسية ودليل التنمية البشرية (Human Development Indicators) الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، إن جميع هذه المعايير تدرج ضمن مستوى المعيشة، إضافة إلى أساليب متعددة أخرى كالأسلوب الاجتهادي وأسلوب استخدام المؤشرات المؤسسية، إضافة إلى أسلوب الأدلة وأسلوب القياس الإحصائي».

« مما سبق يلحظ بشكل واضح أن قياس الفقر يعتمد بشكل أساسي على توفر البيانات الازمة كمية كانت أو نوعية، تتعدد بيانات الفقر تبعاً لأسلوب القياس المستخدم إضافة إلى الغرض من تطبيق الأسلوب، والأكيد أن الوصول إلى الطريقة أو الأسلوب الكفيل بقياس الفقر لهو في حد ذاته سبيل لفحص ودراسة الحلول الممكنة والواجب وضعها للتصدي لظاهرة الفقر، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المحور المواري. (الرفاعي، ٢٠٠٧)».

٤،٥ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لل الفقر: وتمثل هذه الآثار في الآتي:

١. تفشي الأمراض الاجتماعية (الجريمة، التسول والتشرد، انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وتدالوها).
٢. انخفاض المستوى التعليمي والثقافي (يؤدي الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية وعدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة).
٣. انخفاض المستوى الصحي لدى نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة، نتيجة عوامل مختلفة ومنها بشكل رئيس ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية.

٤. التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة (الفقير الذي يلهمه وراء الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية).

٥. الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال وبخاصة ما يتعلق فيها بتفشي الأمراض الاجتماعية وانخفاض المستوى التعليمي والتلفي والصحي، بشكل سلبي على وضع المرأة والأطفال في الأسر الفقيرة، وما ينجم عن ذلك من هدر في الرصيد البشري في المجتمع.

٦. تفاقم الآثار الضارة والانعكاسات السلبية للفقر إذا رافقها ظواهر اجتماعية سلبية أخرى كضعف العدالة الاجتماعية واستشراء الفساد وقصور الخدمات الاجتماعية وغير ذلك (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦).

٦,١,٢ حالة الفقر في العالم:

بعض الأرقام والحقائق التي توضح حالة الفقر على مستوى العالم ومن أبرز تلك الأرقام، ما يأتي:

١. الناتج المحلي الإجمالي لأكثر ٤٨ دولة (أي ربع بلدان العالم) يقل عن الثروة التي جمعها أغني ثلاثة أشخاص في العالم.

٢. دخل مليار شخص إلى القرن الحادي والعشرين وهو غير قادر على القراءة أو التوقيع بأسمائهم.

٣. أقل من ١% مما يصرف في العالم سنويًا على شراء الأسلحة كان كافياً لوضع كل الأطفال في مدارس في عام ٢٠٠٠

٤. تتسع الفجوة بين الغني والفقير في الدولة الأغنى عن أي دولة صناعية أخرى.

٥. مجموع ثروة أغنى 200 شخص في العالم بلغت تريليون دولار في عام ١٩٩٩، مجموع الدخول المشتركة لنحو ٥٨٢ مليون شخص في الـ٤٣ دولة الأقل تطور بلغ ١٤٦ مليار دولار.

٦. يعيش اليوم ١,٣ مليار شخص على أقل من دولار في اليوم، ويعيش ٣ مليارات تحت مستوى دولارين و ١,٣ مليار شخص لا يصل إليهم الماء النظيف و ٣ مليارات لا تصل إليهم خدمات المجاري، و ٣ مليارات لا تصل إليهم الكهرباء.

٧. يوجد في المجتمعات النامية ٨٠٠ مليون شخص لا يحصلون على الطعام الذي يكفيهم، بينما نجد أن ٥٠٠ مليون يعانون بصورة مزمنة من سوء التغذية وأن ١٧ مليوناً يموتون كل عام من أمراض لا شفاء منها.

٨. إن ٣٧% من سكان العالم الإسلامي يعيشون تحت مستوى خط الفقر أي ما يعادل ٤٥ مليون شخص وتبلغ نسبتهم إلى فقراء العالم ٣٩%， وهذا يعني أن أكثر من ثلث سكان العالم الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر يسكنون العالم الإسلامي.

٩. إلى أن كبار منظري السوسيولوجيا الدولية من أمثال فرد هاليدي، وأنطوني غيدنز، يعتبرون الفقر وسوء توزيع الدخل العالمي هما التحدي الأكبر الذي يواجه عالم القرن الواحد والعشرين. والأرقام تتحدث بنفسها عن عمّق مشكلة الفقر العالمي، فهي تشير إلى أن ما يقارب ١,٢ إلى ١,٣ مليار من البشر – أي ما يعادل

خمس البشرية — مازالوا يعتبرون فقراء جداً، أي أنهم يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم. وأنه لو تم رفع خط الفقر قليلاً فقط لوصلت نسبة الفقراء في العالم إلى ما يزيد عن الثلث. أما على المستوى العربي فإن أكثر من ثلثي السكان يقيمون في الأقطار المنخفضة الدخل، وهناك أكثر من ٧٠ مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (报告人: التمية البشرية، ١٩٩٦).

٧،٢ الفقر في السودان:

١. أسباب الفقر: وجدير بالذكر أنه وبالرغم من الموارد الهائلة التي يتمتع بها السودان، إلى أن هناك جملة من الأسباب جعلته يعاني وبشدة من ظاهرة الفقر (المعهد العالي لعلوم الزكاة) مثل الزيادة السكانية الهائلة وعدم تتناسب مع الموارد المتاحة، عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك مما يؤدي إلى تدهور المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، كما يوجد انخفاض مستوى المعرفة التقنية وقد أدى ذلك إلى التأخر في اللحاق بركب التقدم، وذلك بسبب قلة وجود مراكز البحث العلمي، وضعف إمكاناتها المادية والبشرية، عدم الاستفادة من أساليب الإنتاج المتقدمة لعدم توفر رؤوس الأموال التي تحتاج إليها المشروعات الضخمة التي تتميز بـكـبـر حـجمـها، الافتقار إلى التخطيط وغياب الخطط الواضحة المعالم التي ترسم الطريق وتحدد الأولويات بما يعود بالنفع على الدولة والسكان، عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتجارية بين السودان والدول الأخرى، فمثل هذه الاتفاقيات تؤدي إلى دخول رؤوس الأموال من تلك الدول وربما الأيدي العاملة الفنية أيضاً، عدم التعرف على المعوقات التي تواجه الإنتاج حتى يمكن مواجهتها، كثرة الخلافات السياسية والحروب مما يعيق التنمية الاقتصادية وكذلك عدم الاستقرار السياسي، الظروف الطبيعية الغير مواتية التي تصيب السودان مثل الجفاف والتصرّر، فقد شهد السودان في الثمانينات موجة جفاف وتصرّر أصاب غرب السودان (دارفور وكردفان)، مما أدى إلى نزوح السكان والعيش في معسكرات وأحزنة حول المدن. (ترايو، ٢٠١٠).

٢. مظاهر الفقر: رغم عن الجهود المبذولة بواسطة الحكومة السودانية إلا أن ظاهرة الفقر ظلت تطل برأسها في الريف والحضر وفي قطاعات المجتمع المختلفة وبنسبة متفاوتة وقد اختلفت الأسباب، فوفقاً لتقارير الأمم المتحدة فإن السودان يعتبر من الدول الفقيرة المثقلة بالديون، إذ تقدر ديونه الخارجية بحوالي ٣٦٪ من الناتج القومي المحلي الإجمالي، وذلك رغمما عن التحسن الكبير في النمو الاقتصادي والذي ارتفع من ٨,١٪ في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٠,٣٪ في عام ٢٠٠٦.

ومن مظاهر الفقر في السودان ما يلي:

١. متوسط دخل الفرد في السودان منخفض وهو أدنى من متوسط حد الفقر، وزيادة معدل التضخم.
٢. تزايد عدد السكان والذي بلغ ٤٥٣ مليون نسمة سنة ٢٠٠٩ (وهذا قبل الانفصال).

٣. المعدل المرتفع للأمية بين الكبار والذي يقدر بحوالي ٥٥ %، ويزيد عن معدل الدول النامية البالغ حوالي ٤٩ %، وما زالت رياض الأطفال محدودة وعدد مقدر من الأطفال لا يلتحقون بالمدارس خاصة بين الرحل.

٤. في المجال الصحي نلاحظ زيادة نسبة وفيات الأطفال، بالإضافة إلى تعرض النساء وسط الطبقات الفقيرة إلى بعض الأمراض الخطيرة مثل الملاريا وفقر الدم وغيرها في فترة الحمل، لهذا تقدر وفيات النساء في فترة الحمل إلى حوالي ٥٥٠ حالة في كل ألف نسمة، مما يزيد الضغوط على كفالة الأيتام وخدمات الرعاية والأمومة والطفولة الشحيحة.

٥. زيادة عدد النازحين بسبب الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية زاد من تفاقم المشكلة خاصة في المدن، والتي أصبحت تعاني من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تزايد أعداد المجموعات الفقيرة.

٦. متوسط السعرات الحرارية للفرد في اليوم وصل إلى حوالي ١٨٤٠ calories فقط مقارنة بـ ٢١١٥ في الدول الأقل نمواً، وهي غير متوازنة من ناحية محتوياتها إذ تغلب عليها النشويات.

٧. سوء استخدام الموارد البشرية وارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت إلى ١٧,١ % سنة ٢٠٠٦، بعدها كانت في سنة ٢٠٠٥ حوالي ١٦,٢ % مع ملاحظة زيادتها في وسط خريجي الجامعات وخاصة خريجي التخصصات الإنسانية والاجتماعية (ترايو، ٢٠١٠).

٨,١,٢ أساليب مكافحة الفقر:

وفيما يلي عرض موجز لمجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن اعتمادها لمكافحة الفقر) :

أولاً: الأسلوب العلاجي:

وهو الأسلوب الذي يتم بموجبه معالجة الفقر لدى ظهوره في المجتمع نتيجة أن الجهود التنموية ركزت على تحقيق النمو الاقتصادي دون ايلاء العناية الالزمة للبعد الاجتماعي. ومن الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال:

أ. شبكات الأمان الاجتماعي.

ب. حزمة الأمان الاجتماعي. ويتم تنفيذها من خلال مسارين متلازمين: يهدف أولهما إلى التخفيف من وطأة الفقر من خلال:

١. برنامج تدريب الفقراء العاطلين عن العمل وإعادة تأهيلهم وتشغيلهم،
٢. تمويل وتنمية المشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة ولا سيما النساء،
٣. تحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية للموقع المتدنية الخدمات والفقيرة.

إما ثانيهما، فيتضمن التصدي لمسيبات الفقر من خلال التركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتكنولوجيا والمعلوماتية وصيانة البنية التحتية بهدف مكافحة الفقر (عبد القادر، ٢٠١٠).

ثانياً: الأسلوب الوقائي:

وهو الأسلوب الذي يتم بموجبه تصميم الخطط التنموية لتأخذ بالاعتبار تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في آن واحد بشكل متوازن. ومن المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي على المدى القصير في الأسلوب الوقائي أقل منه في الأسلوب العلاجي. أما السياسات والإجراءات الالزامـة في هذه الحالة فتتـلخص في شمول الخطط والسياسات التنموية على أهداف وسياسات وإجراءات ومشاريع تأخذ بالاعتبار بشكل متوازن متطلبات النمو الاقتصادي وحاجات المواطنـون المعـيشـية، مع التركيز على الفئـات الأقل حـظـاً وذـويـ الدـخـلـ المـحـدـودـ. وفيـ هـذـهـ الـحـالـةـ يـكـونـ لـلـسـيـاسـاتـ وـلـلـإـجـرـاءـاتـ وـلـلـمـشـارـيعـ فـيـ الـمـجاـلـاتـ الـصـحـيـةـ وـالـعـلـيـمـيـةـ وـالـسـكـنـيـةـ، وـبـخـاصـةـ تـلـكـ الـتـيـ تـهـدـيـ إـلـىـ خـدـمـةـ ذـوـيـ الدـخـلـ المـحـدـودـ، أـهـمـيـةـ مـشـابـهـةـ لـلـسـيـاسـاتـ وـلـلـإـجـرـاءـاتـ وـالـمـشـارـيعـ ذاتـ الـوزـنـ الـاقـتصـاديـ الـبـحـثـ مـنـ مـنـظـورـ شـمـولـيـ، وـالـتـيـ غالـباـ ماـ تـغـفـلـ حاجـاتـ الأـقـلـ حـظـاـ وـالـفـئـاتـ الـمـهـشـمـةـ وـذـوـيـ الدـخـلـ المـحـدـودـ. (عبد القادر، ٢٠١٠).

ثالثاً: الأسلوب الجذري:

وهو أسلوب طويل المدى، لا يعني عن استخدام الأسلوبين الآخرين، بسبب متطلباته البشرية والفنية والزمنية. وبموجب هذا الأسلوب تتم معالجات جذرية في التشريعات والهيأكل والمؤسسات والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يضمن حدا أعلى من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والاستفادة المتكافئة والمتوازنة من المنافع والخدمات، ومحاربة الفساد ومصادر الدخل غير المشروعة، وحسن توزيع الثروة وإعادة توزيعها. كذلك تتضمن تطوير وزيادة فعالية المؤسسات القائمة والعاملة على تنظيم الفقراء وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل كافة شرائح المجتمع والقدرة على الوصول للموارد المالية المختلفة وتبسيط الإجراءات الائتمانية التابعة لها.-السعـيـ إـلـىـ الـاسـتـغـلـالـ المـكـثـفـ لـلـقـدرـاتـ الـذـاتـيـةـ وـالـاسـتـفـادـةـ مـنـ الـمـوـارـدـ الـمـحـدـودـةـ وـالـطـاقـاتـ الـمـتـاحـةـ إـلـىـ أـقـصـىـ حدـ مـمـكـنـ كـمـ يـمـكـنـ الـاستـشـهـادـ بـالـتجـربـةـ الـصـينـيـةـ(الفارـسيـ، ٢٠٠١ـ).

الفصل الثاني

التحديات المستقبلية لمكافحة الفقر في العالم

تمهيد:

- ﴿ إن بلوغ الأهداف المتصلة بالفقر والتي اعتمدتها المجتمع الدولي خلال فترة التسعينات يقتضي تحقيق نمو اقتصادي مطرد والقيام في الوقت نفسه ببذل جهود محددة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة لهؤلاء القرىيين من خط الفقر، عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها من هيئات الدعم. ﴾
- ﴿ بما أن حالة فقر ستظل موجودة في المناطق الريفية من البلدان النامية فلا بد من إعطاء أولوية للتنمية الريفية والزراعية ويستلزم ذلك بذل جهود قوية لتحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة فرص الحصول على الأراضي والائتمانات والتعليم والرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية. ﴾
- ﴿ وسيتطلب الحد من الفقر أيضاً إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية الريفية (الأسواق والطرق ونظم النقل والاتصالات والكهرباء) وتوفير المؤسسات والحوافز من أجل المدخرات والاستثمارات. ﴾
- ﴿ وغالباً ما يعيش فقراء الريف على الأراضي الحدية والمتدورة، وبالتالي يواجهون صعوبات في الإفلات من الفقر فلا بد للسياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة الفقر أن تستند على البحوث الزراعية وأعمال الإرشاد الزراعي لاستحداث وتعظيم المحاصيل والأساليب الملائمة للزراعة المستدامة. ﴾
- ﴿ وهناك حاجة إلى إشراك المجتمعات المحلية وغيرها من المنظمات التي تمثل الفقراء في عمليات رسم السياسات المتعلقة بالحد من الفقر وتحسين الحوار مع الحكومة والفئات الأخرى. ﴾
- ﴿ في المناطق الريفية، ينبغي للمنظمات المجتمعية التي تضم الفقراء أن تشارك في إدارة الموارد المحلية (المياه، الغابات، المراعي). ﴾
- ﴿ وتتمثل أحد التحديات الرئيسية في تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال في مجال الفقر، فالمرأة هي التي تحمل أشد أعباء الفقر وفرصها في التغلب عليه أقل عموماً. ولكي تحد من الفقر لا بد من تعزيز تكافؤ الفرص للمرأة في مجال (الأنشطة المدرة للدخل، الحصول على الأراضي، المياه والائتمانات) وعلى الأرجح، فإن الدخول التي تتحققها النساء الفقيرات تستخدم في تلبية الاحتياجات الأساسية بدرجة أكبر من الرجال. ﴾
- ﴿ ومما له أهميته الحاسمة أيضاً ضمان استفادة جميع الأطفال من التعليم الأساسي والرعاية الصحية وتكافؤ فرص حصول البنات على التعليم في جميع المراحل. ﴾
- ﴿ وبالنظر إلى قياس معدلات الفقر عادة على أساس الأسر المعيشية، هناك قصور في البيانات المتعلقة بمعدلات واتجاهات الفقر على أساس نوع الجنس. وهناك حاجة إلى توفير بيانات أفضل لتقدير المسائل المتعلقة بالفقر على أساس نوع الجنس ووضع السياسات لمعالجة المشاكل (عبد القادر، ٢٠١٠). ﴾

١٢٢ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة ظاهرة الفقر

نشأت مؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة استجابة لواقع الفقراء، وقد أظهرت هذه المؤسسات أن الفقراء صالحون للحصول على التمويل، وأن تقديم الخدمات المصرفية لهم يمكن أن يكون مربحاً وقابلاً للاستمرار وبالتالي تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات من شأنه زيادة دخل الأسر المعنية، وتخفيف معدلات البطالة، وخلق طلب على السلع والخدمات الأخرى (الغذية والتعليم والصحة)، وهذا تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تخفيض حدة الفقر.

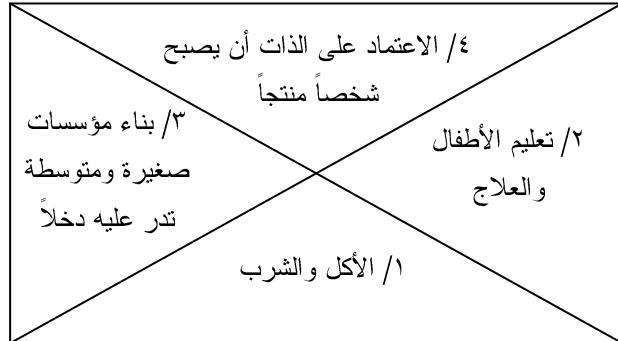
لماذا مساعدة الفقراء على بناء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ويمكن ذكر ذلك في نقاط رئيسية موجزة كالتالي:

- » زيادة مداخيلهم وتوفير حياة أفضل للخروج بهم من دائرة الفقر.
- » زيادة التوظيف وإيجاد فرص عمل خاصة بهم، ووضع مبدأ الاعتماد على الذات، وبناء أسر متماسكة وقوية اقتصادياً واجتماعياً.
- » إعادة تأهيل المجتمع المحلي بصيغ أفضل لتطوير حياة الفقراء وخاصة في المناطق الفقيرة.
- » إطلاق الطاقات الكامنة لدى الفقراء وتسخيرها لخدمة أنفسهم والمجتمع.
- » فوائد كبيرة من استثمارات صغيرة، وخاصة مع استخدام رأس المال العامل وإعادة تدويره في المؤسسة الصغيرة نفسها.
- » المشاركة في المعلومات، والتبادل بين المؤسسات نفسها الأمر الذي يشكل حلقة قوية في الاستفادة من تجارب الآخرين.
- » توطين الوظائف والحد من هجرة العقول وأصحاب الحرف من الفقراء إلى الدول الأجنبية (أبو فحم، ٢٠٠٩).

أ. فلسفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نجد أن المشكلة تكمن لدى الفقراء في وجود مصدر تمويل آمن ليوفر لهم البدء في نشاط معين يدر عليهم دخلاً، والتمويل يشكل في فلسفة الاقتصاد والتجارة ٥٥٪ من رأس المال الحقيقي(الخبرات والمهارات التي يمتلكها الفقير أصلاً، أي لا يشكل إلا نصف المسافة نحو البدء في المشروع، وعندما نبحر في مجتمعنا الإسلامي وديتنا الحنيف، نجده يحث دائماً في مواطن كثيرة في القرآن الكريم على دعم الفقراء وإعطائهم لسد احتياجاتهم، والاحتياجات لا تتركز فقط في الأكل والشرب والملابس، فإن سد الاحتياج يتربّ عليه أيضاً توفير الأمان للفقراء من خلال مساعدتهم على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، يجعلهم يعتمدون على ذاتهم ويساهمون في بناء اقتصادياتهم، والشكل المولاي يوضح أهم الاحتياجات الخاصة بالفقراء.

الشكل التالي يوضح احتياجات الفقراء:



(أبو الفحم، ٢٠٠٩).

واستقراء لما جاء في الشكل أعلاه، نجد أن المثلث رقم (١) يركز على موضوع الأمان لكي تعيش العائلة ضمن الحد الأدنى، وبالتالي على أغنياء المسلمين من حكومات وشركات وأفراد أن يهتموا بموضوع زكاة أموالهم التي فرضها الله في كتابه الكريم، وبالتالي إذا طبقت وأخذ الفقير حقه من الغني بما أوجب الله، استطاع الفقراء تأمين احتياجاتهم الأساسية والعيش بأمان، وهذا بالطبع سينعكس بالإيجاب على المجتمع بحيث ستتحسن حتماً نسبة حوادث السرقة والجريمة، ولما لا الوصول إلى مجتمع إسلامي أكثر تطور، وهذا ينطبق على المثلث الثاني، لأن الأمراض تعتبر أحد أهم أسباب الفقر، خاصة عندما يصبح الفقراء ينظرون بعيون حادة على أفراد مجتمعهم، أما فيما يخص العلم والذي يعتبر أحد الحقوق التي أعطيت للإنسان بغض النظر إن كان فقيراً أو غنياً، ولكن في المجتمعات الفقيرة نجد أن أجور التعليم مرتفعة مما يصعب الأمور على الفقراء لإرسال أولادهم إلى المدارس، فتشاء فئة جاهلة غير متعلمة تلجم إلى المزارع والمصانع للحصول على لقمة العيش، وإذا ما تطرقنا إلى المثلث الثالث، نجد أن جل اهتمامنا في توفير فرص العمل والقضاء تدريجياً على ظاهرتي الفقر والبطالة في مجتمعاتنا، فإن الفقير الذي يملك العقل والجسم والخبرة وينقصه التمويل للبدء في أي نشاط أو مشروع يدر عليه الدخل، لا يستطيع الوصول إلى البنوك التجارية، نظراً للصعوبات التي يواجهها من ضمانات وكفالات هامة الأخيرة لو كانت بحوزته لما كان من الفقراء، ومن هذا النقطة توجهت أنظار العالم إلى الفقراء من زاوية أخرى، أما بخصوص المثلث الرابع، والتي تدور حول بناء الشخصية والاعتماد على الذات، من أهم التعاليم التي نادي بها الإسلام، والهدف من ذلك هو كف يد الفقراء عن السؤال. (أبو فهم، ٢٠٠٩).

ب. عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر:

من الشروط والمتطلبات الواجب توافرها لتشكل قواعد أساسية لاستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في مكافحة الفقر، وضمان نجاحها في تحقيق أهدافها، ما يلي:

﴿ لا شك أن للحكومات دوراً مهماً في رسم سياسات الإقراض المتناهي الصغر، والمساهمة في بناء الأطر التنظيمية والهياكل القانونية لهذه المؤسسات، من واقع قناعتها بأن التمويل متناهي الصغر هو أحد الوسائل الفاعلة للحد من الفقر. ﴾

- » التزام الحكومات باستقلالية للمؤسسات الإقراضية والنأي بها عن التدخلات السياسية والبيروقراطية.
- » أن تجد مؤسسات الإقراض التشجيع والاعتراف من الجهات الاقتصادية في الدولة، ممثلة في وزارات المالية والبنك المركزي، والدعم الكافي من حيث الإشراف على أداء تلك المؤسسات، والإسهام في تطوير بنائها المؤسسي.
- » سياسات الإقراض الناجحة هي التي تقوم على الاستثمار في الإنسان والمؤسسات، أكثر من الاعتماد على تقديم الدعم المالي الدائم للمقترضين أو للمؤسسات الإقراضية.
- » تعد المشاركة في مفاهيم أداء مؤسسات الإقراض، المبنية على المحاسبة والشفافية مفتاحاً رئيسياً لبناء راسخ دائم وإيجابي لتقديم الخدمات التمويلية والإقراضية لشريحة أفق الفقراء.
- » على صانعي السياسات ومتخذي القرار في الدولة وقيادات مؤسسات الإقراض فيها أن تتفق على بناء العناصر الرئيسية لأطر سياسات الإقراض في الدولة .
- » الحرص على أن تكون القوانين والأنظمة مشجعة لسلسلة من الأطر والهيئات لتقديم خدمات مالية لشريحة أفق الفقراء.
- » لا بد للمؤسسات العاملة في ميادين الإقراض الصغير ومتناهي الصغر أن تقوم بتطبيق أفضل التطبيقات في هذا المجال.
- » العمل على زيادة دعم الممولين والمانحين وفتح نوافذ تمويلية جديدة لدعم مشروعات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر.(أبو فهم، ٢٠٠٩).

ج. التحديات التي تواجه مؤسسات تمويل المشروعات الصغرى بصفة عامة:

١. الاستثمار في التمويل الأصغر.
٢. النمو غير المستدام.
٣. تقييم وقياس الأداء الاجتماعي.
٤. الادخار.(غالى، ٢٠٠٦).

د. المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات المتناهية الصغرى :

١. ارتفاع تكلفة القروض صغيرة الحجم للمشروعات الصغرى
٢. المخاطرة العالية لإقراض المشروعات الصغرى الصغرى.
٣. عدم ملائمة المعايير المتبعة في إقراض المشروعات الصغرى
٤. ضعف قدرات البنوك في مجالات التقييم والإشراف على إقراض المشروعات الصغرى.
٥. عدم ملائمة أساليب الاقتراض بضمان المشروعات الصغرى.

٦. مشاكل تمويلية أخرى: (أخرى تحول دون إقراض المشروعات الصغرى من البنوك وهي: طول إجراءات منح القروض للمشروعات الصغرى، عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المشروعات الصغرى، وعدم تحمس البنوك لإقراض المشروعات الصغرى لصغر حجم تعاملاتها مع ما تكفله هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك (ابراهيم، 2007).

٢,٢,٢ تجارب عالمية في مكافحة الفقر:

١,٢,٢,٢ تجربة بنوك الفقراء:

حظيت إستراتيجية البروفيسور (محمد يونس) لمحاربة الفقر بتقدير العديد من الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية عندما منحته العديد من الجوائز التقديرية، كوسام بنغلاديش من الدرجة الأولى عام ١٩٨٧م، وجائزة الغذاء العالمية عام ١٩٩٤م، وجائزة "اليونسكو" للتربية والتعليم عام ١٩٩٦م، وجائزة سيدني للسلام عام ١٩٩٨م، وجائزة سيول للسلام عام ٢٠٠٦م، وأخيراً جائزة نobel للسلام لعام ٢٠٠٦م في منتصف فبراير ٢٠٠٧م، حيث نجح البروفيسور محمد يونس في تطوير آلية عمل لبنك جرامين الذي لا يسعى للربح في محاربة الفقر في واحدة من أقل اقتصadiات العالم تواضعاً، بنغلاديش، حيث لم ينحصر تفزيذ إستراتيجيته الفريدة في قطاع القروض الصغيرة عن طريق بنك جرامين فحسب، وإنما تعدّه لتشمل سبعة عشرة، (بن ناصر، ٢٠٠٧)، منشأة تمويلية غير ربحية تسعى في مجملها إلى محاربة الفقر في بنغلاديش وتحقيق التنمية المستدامة.

وببدأ يونس بتقديم قروض لا تتجاوز قيمتها ٢٧ دولاراً لمجموعة من السيدات في قرية مجاورة للجامعة التي كان يعمل بها في عام ١٩٧٦، وأن هناك احتياجاتاً شديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنجلاديش فقد وجد أسلوب يونس كثيراً من المתחمسين له، وتحولت فكرته إلى بنك "Gramin"، وهي كلمة تعني قروي باللغة البنغالية، وأصبح أول بنك في العالم يقدم القروض للفقراء الذين لا ترغب البنوك التقليدية في إقراضهم، وعبر سنوات عمله، قدم البنك قروضاً لحوالي ٦,٦ مليون فرد، ٩٧٪ منهم من النساء، في نحو ٧٠٠ ألف قرية. ويشترط البنك أن يتم سداد القرض بالكامل قبل منح أي قرض جديد، وبلغت نسبة سداد القروض فيه ٩٩٪، وهو مؤشر على نجاح القروض التي يقدمها البنك، وتحول "بنك جرامين" أو بنك الفقراء كما اشتهر، إلى نموذج تم تقليله في بلاد كثيرة بأسماء مختلفة، لكن المفهوم واحد: تقديم قروض صغيرة للفقراء لتمويل مؤسسات صغيرة ومتوسطة تهدف لإخراجهم من الحالة المفرغة لل الفقر (سعيد، ٢٠٠٦).

٢,٢,٢,٢ التجربة الصينية:

كما يمكن الاستشهاد بالتجربة الصينية في مكافحة الفقر، فقد تمكنت الصين من تقليل عدد الفقراء الذي يعيشون بأقل من دولار واحد للفرد يومياً من ٦٣٤ مليون نسمة عام ١٩٨١ إلى ٣٧٥ مليون نسمة عام ١٩٩٠، إلى ٢١٢ مليون نسمة عام ٢٠٠١م، بما أدى إلى تراجع نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار

دولار للفرد يومياً من عدد سكان الصين عام ١٩٨١م إلى مجرد ٦٦,٦٪ عام ٢٠٠١، ويعود الإنجاز الجبار الذي حققه الصين، إلى النمو الهائل الذي حققه اقتصادها والذي بلغ نحو ٩,٨٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٨٣ حتى عام ٢٠٠٤، فضلاً عن أن النظام الاقتصادي الاجتماعي السياسي يضع قضية العدالة في توزيع الدخل ومكافحة الفقر في مكانة متقدمة في جدول أولوياته ويعتمد في ذلك على تمكين البشر من الحصول على فرص العمل وكسب العيش بكرامة وبصورة دائمة تضمن الحد الأدنى من حياة كريمة وبعيدة عن الفقر المدقع على الأقل، كما يعتمد في تحقيق ذلك على سياسة دعم السلع والخدمات الاجتماعية وسياسة التحويلات الاجتماعية (الفارسي، ٢٠٠١).

٣.٢.٢ تجارب محلية في مكافحة الفقر

(تجربة التمويل الأصغر في السودان):

تتمثل تجربة السودان في التمويل الأصغر في نوعين هما: تجربة مؤسسات التمويل الأصغر غير البنكية وتجربة البنوك، لهذا سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى إعطاء أمثلة على النوعين:

١. جمعية تطوير الحرف والأعمال الصغيرة بمدينة بورتسودان (ولاية البحر الأحمر):

هذه الجمعية غير حكومية NGO سجلت في العام ٢٠٠٠، وتعتمد في تمويلها على تدوير رأس المال الذي قدم لها من طرف Agency for Co-operation in Research and Development ACORD يشكل حوالي ٦٠٪ بينما تحصل على ٤٠٪ المتبقية من العون الأوروبي، وتقدم خلال كل عام حوالي ٣٢٠٠ قرض بواقع ٤٠٠ جنيه للمجموعة، ولم يتجاوز تعاون تمويل هذه الجمعية خلال العام ٢٠٠٤ حوالي ٣٪ فقط لاعتمادها على خمس مكاتب تحصيل موزعة على ولاية البحر الأحمر (ترايو، ٢٠١٠).

٢. جهود بنك السودان المركزي في محاربة الفقر:

بدأ الاهتمام في بنك السودان بمعالجة الفقر من خلال دوره كذراع للتنمية الاقتصادية بالبلاد منذ تسعينيات القرن العشرين وتوج هذا الاهتمام في العام ٢٠٠٦، بإعلان إستراتيجيته لتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان وفي عام ٢٠٠٧ أسس البنك وحدة للتمويل الأصغر لتنفيذ هذه الإستراتيجية، واعتبرافاً من الحكومة بالدور المهم الذي يمكن أن يلعبه التمويل الأصغر في الحد من الفقر وتحقيق السلام المستدام بالسودان، أعد بنك السودان المركزي هذه الرؤية كخطة وطنية لتنمية وتوسيع قطاع التمويل الأصغر بالسودان تلبية لجهود الدولة في محاربة الفقر بإضافة التمويل ذو البعد الاجتماعي والاهتمام ببرامج النهضة الزراعية الشاملة والتمويل التموي عبر الجهاز البنكي واهتمت بتوجيه واضح لتعزيز النظام البنكي الإسلامي واستخدام صيغ التمويل الإسلامي الأخرى غير صيغة المراقبة، وقد تناول محور التمويل ذو البعد الاجتماعي الآتي:

تشجيع البنوك لتخفيص نسبة ١٢% كحد أدنى من محفظة التمويل لقطاعي التمويل الأصغر والصغير، وأن تعمل البنوك على استكمال إدارات وحدات التمويل الأصغر برئاستها، خلق أذرع بنكية للتمويل الأصغر بالبنوك وتزويد وحدات التمويل الأصغر بقوى عاملة مدربة ومؤهلة في مجال التمويل الأصغر، ويجوز للبنوك تأسيس فروع متخصصة في التمويل الأصغر، ويجوز للبنوك إنشاء شركات تمويل أصغر متخصصة، كما أنه على البنوك استخدام الصيرفة المتنقلة لخدمة المستفيدين من التمويل الأصغر، لضعف الاستمرار في بناء قدرات الأفراد والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ التمويل الأصغر، القيام بالتغطية والتوعية الإعلامية للشراائح الضعيفة للتعرف بالتمويل الأصغر، وينظر بنك السودان المركزي في إنشاء مؤسسة للضمان، على البنوك تبسيط الإجراءات ومراعاة المرونة في الضمانات واستخدام ضمانات غير نمطية، على البنوك توسيع الخدمات المالية لتشمل المدخرات والتحاويل والتأمين الأصغر (ترايو، ٢٠١١).

الفصل الثالث: التمويل الأصغر

١.٣.٢ التعريف (المصطلحات)

- » **التمويل اصطلاحاً:** هو الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجري النقد والإزامية تمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد.
- » **وعلمياً:** هو الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي ترتكز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على تلك الأموال من عدة مصادر متاحة.
- » **وتأسисاً:** يمكن القول بأن التمويل الأصغر هو توفير الأموال الازمة للقيام بالمشاريع وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها. إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، وان يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب. (نور الهادي، ٢٠١٠).
- » **تعريف منظمة العمل الدولية (ILO):** التمويل الأصغر هو توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخول المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تجارية، وهو تيسير التمويل الأصغر خدمات مصرافية للفقراء.
- كما أن للتمويل أنواع كثيرة تختلف باختلاف أحجامها (التمويل البالغ الصغر والأصغر... الخ)، ومدتها (التمويل قصير ومتوسط وطويل المدى)، وما إذا كان مباشر أو غير مباشر فضلا عن التمويل المحلي والدولي. ويختصر هذا البحث بالتمويل الأصغر باعتباره الأكثر استخداما في مكافحة الفقر والأسباب للفقراء كما سنري لاحقا.

﴿ وقد عرف براسما، هارت، (٢٠٠٣)؛ التمويل البالغ الصغر بأنه (تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر). وهذا التعريف له سماتان هامتان:

- يؤكد على مجموعة من الخدمات المالية وليس فقط تقديم الائتمان من أجل أنشطة الإعمال التجارية بل أيضاً فهم يحتاجون لخدمات الأدخار والإيداع.
- يؤكد على الفقراء بين منظمي مشروعات العمل الحر وهذا بهدف زيادة دخل الأسرة وتحفيظ البطالة وزيادة الطلب على السلع والخدمات.(نور الهادي، ٢٠١٠).

﴿ التمويل الأصغر (Microfinance)﴾: هي مجموعة واسعة من الخدمات المالية (قروض، تحاويل، تأمين، وأهمها الأدخار) وغير المالية (تدريب وتقديم نصائح ومشورة) وهو موجه لخدمة الفقراء النشطين اقتصادياً من (٦٥ - ١٨) والذين يعملون في كل القطاعات (زراعة، صناعة، تجارة، خدمات... الخ) ويقدر عدد المستهدفين في السودان حوالي ٩ مليون. وتعني هذه الخدمات تفصيلاً:

١. الأدخار: (Saving) وهو قدرة المستفيدين على تجميع المدخرات.
٢. التحويل: (Transforming) وهو قدرة المستفيدين على تحويل النقود والسلع.

٣. التأمين أو الائتمان: (Insurance) وهو القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن الأعمال.

﴿ التكييف: (Accommodation)﴾ ويشمل التدريب والاستيعاب والمهارات اللازمة والبيئة المساعدة للأعمال والقدرة على أداء الأعمال (الحسن، ٢٠٠١).

٢،٣،٢ صيغ التمويل الأصغر الإسلامية:

يطبق البرنامج الصيغ الإسلامية في التمويل وذلك لأن كل معاملات التمويل في السودان، منذ ١٩٨٤، تتم وفق هذه الصيغ وهي الصيغ التي ستتطبق في شمال السودان وفق اتفاقية السلام الشامل.

تعريف مبسط لبعض الصيغ الإسلامية: الصيغ الإسلامية المنتقاة للتطبيق حسب سياسة البرنامج في تمويل المشروعات الصغيرة:

- ﴿ المراقبة﴾: وهي نوعان المراقبة العادية، والمراقبة للأمر بالشراء التي تجريها البنوك الإسلامية.
١. المراقبة العادية: تكون البضاعة جاهزة عند التاجر ويباعها بالثمن الذي اشتريت به مع ربح معلوم، وهذه المراقبة جائزه بالإجماع ولا خلاف ولا شبهة فيها، وكانت موجودة منذ عصر الرسول (ص).
 ٢. أما المراقبة للأمر بالشراء، فهي تتكون من الخطوات التالية:
 - ✓ يأتي العميل ويطلب من البنك أن يشتري له سيارة أو بضاعة، ويتعهد بأنه في حالة تنفيذ البنك هذه العملية أنه سيشتريها.
 - ✓ يقوم البنك بشراء تلك البضاعة أو السيارة وتقبضها وتدخل في ملكية البنك.

- ✓ ثم يقوم البنك ببيع تلك البضاعة أو السيارة للعميل الأمر بالشراء بالثمن ونسبة ربح معلوم.
- » **المشاركة:** فهي عبارة عن مشاركة شخصين أو أكثر بأموال متساوية أو مختلفة على أن يكون الربح حسب المال عند الشافعية والمالكية أو حسب الاتفاق عند الحنفية والحنابلة، ويكون لشركاء الحق في الإداره، كما أن لبعضهم الحق في التنازل عن الإداره والاكتفاء بالشراكة المالية فقط.
- » **المضاربة المقيدة:** وهى صيغة معلومة وعقد مشروع تشير إلى تمويل المؤمن بحيث يقوم أحد الإطراف بتقديم المال بينما يقدم الطرف الآخر الخبرة الإدارية من تنفيذ المشروع ولكن الخسارة يتحملها الممول بشكل كامل.
- » **بيع السلم:** صيغه معروفة ومطبقه حاليا على نطاق واسع في القطاع الزراعي ويمكن تطبيقها في عدة قطاعات حسب الضوابط الشرعية والشروط الملائمة لكل قطاع وهي عبارة عن بيع سلعه يتبعه فيها البائع بتوريد السلع المعنية المشتراة في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد يدفع بالكامل مقدما. ويمكن العمل به في المجال التجاري والصناعي والحرف الصغيرة ذات الإنتاج الممتاز الذي يمكن تسويقه بسهولة فيما بعد.
- » **عقد الاستصناع:** يمكن العمل به مع الحرفيين وفي حالة العطاءات (حدادين، خياطين، والتمويل الأصغر لمنتجات الأثاث المنزليه والمعدات والأواني والمفروشات).
- » **المقاولة:** يمكن التعامل بها في حالة تمويل مساكن أو توسيعة ما هو قائم من مباني (بناء غرفة، بناء كشك، توصيل مياه، كهرباء، حفر الآبار) كل المجالات التي تجمع بين الحاجة إلى الموارد والعمل معا ويمكن قياس تكلفتها بالقطعة أو المتر.
- » **عقد الإجارة:** في حال امتلاك آليات ومعدات وتأجيرها لمجموعات أو أفراد بصيغة البيع الإيجاري المنتهي بالتمليك (إيجار صيوانات، أواني منزلية للمناسبات، عربات نقل، ... الخ) ليتم تملكها لهم فيما بعد على مدى زمني يتم التعاقد عليه.
- » **الوكالة باجر أو بغير اجر:** يمكن تطبيق هذه الصيغة باجر في تقديم بعض الخدمات الصغيرة (كالتامين وخدمات السفر والسياحة وخدمات الترخيص والخدمات الإدارية)، أما الوكالة بغير اجر فيمكن أن تكون في الخدمات الصغيرة التابعة وللأزمة لتنفيذ عمليات أو مشروعات بالصيغ الأخرى كالمرابحة للأمر بالشراء والمشاركة وغيرها كمثال خدمات ما بعد البيع.
- » **التكافل والتامين:** هو عبارة عن مشروع تامين تعاوني بحيث يساهم كل مشارك في الصندوق بهدف دعم الجماعة في أوقات الحاجة، مثل الوفاة أو فقدان المحصول الزراعي أو الحوادث تستثمر الإقساط المدفوعة بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة تجنبًا للربا (الحسن، ٢٠٠١).

٣،٣،٢ المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر : (CGAP)

١. الفقراء لا يحتاجون للقروض فقط بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية.
٢. التمويل الأصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر
٣. التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء
٤. الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء
٥. التمويل الأصغر يعني بإنشاء مؤسسات محلية دائمة
٦. التمويل الأصغر ليس دائماً هو الحل
٧. أسقف أسعار الفائدة يمكن أن تضر قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية.
٨. دور الحكومة هو التسهيل وليس جهة التقديم المباشر للخدمات المالية.
٩. الدعم من الجهات المانحة يجب أن يكون مكملاً وليس مزاحماً لرأس المال من القطاع الخاص.
١٠. نقص القدرات المؤسسية والبشرية يعد من أهم المعوقات.
١١. أهمية الشفافية المالية والشفافية في أنشطة الوصول إلى المتعاملين (المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء).

٤،٣،٢ أهداف التمويل الأصغر :

١. القضاء على الفقر والجوع الناتج عن قلة الدخل.
٢. مساعدة الفقراء المدقعين (وهم الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم).
٣. تحسين الرعاية الأولية والصحية للمرأة والطفل.
٤. النهوض بدور تعليم الأطفال.
٥. تعزيز دور المرأة في المجتمع.
٦. إشاعة روح التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.
٧. تنسيق الجهود المختلفة التي تعنى بمكافحة الفقر.

٥،٣،٢ مقومات قطاع التمويل الأصغر بصفة عامة:

١. **الجهات المانحة:** وهي عادة ما تكون جهات أجنبية في شكل منظمات متخصصة في مجال العمل الإنساني الطوعي، وهي جهات نشطة تهدف إلى مساعدة الفئات المحتاجة.
٢. **الشرائح المستهدفة:** هم الأشخاص الذين ترفض البنوك التجارية التعامل معهم بحجة عدم مقدرتهم على تقديم الضمانات المطلوبة بواسطة البنوك التجارية.
٣. **مؤسسات التمويل الأصغر.**

وحدة التمويل الأصغر — بنك السودان

٤. البنوك التجارية: في الماضي كانت تخوف من الدخول في مجال التمويل الأصغر والصغير وذلك لعدة أسباب منها مخاطرة العجز عن السداد وارتفاع تكاليف عمليات التمويل ولكن حديثاً بدأت البنوك التجارية في البلدان النامية النظر في التمويل الأصغر على أنه ليس أداء لتخفيف حدة الفقر فقط، وإنما يمثل ذلك مشروعًا مربحاً، وهي الآن شارعه في دراسة سوق التمويل الأصغر (أحمد، ٢٠١٠).

٦,٣,٢ أنشطة التمويل الأصغر والبالغ الصغر هي:

١. القروض الصغرى عادة لإغراض رأس المال العامل.
٢. التقييم المسبق غير رسمي للمقرضين واستثماراتهم.
٣. بدائل عن الضمانات العينية مثل الضمانات الجماعية أو الادخار الإجباري.
٤. استناد القدرة على الحصول على المزيد من القروض وازدياد إحجامها على الأداء وتسديد القروض السابقة.
٥. تأمين أدوات الادخار الطوعي.

تعتمد الدول التي ازدهرت فيها صناعة التمويل الأصغر على عدة مصادر، أهمها وأكثر شيوعاً هي المصارف، وتشاركها في هذا المجال الدول والوزارات والمؤسسات التمويلية الربحية والجمعيات الخيرية وصناديق النقد والاتحادات السياسية (طلع، ٢٠١٠).

٧,٣,٢ الضمانات:

١. صندوق ضمان السداد المجتمعي: يقوم أعضاء تنظيم المجتمع المحلي بالمساهمة النقدية لصندوق مشترك يوظف لضمان سداد لكل أعضاء المجموعة وهذه المبالغ توضع في حساب استثماري لدى البنوك ويستخدم لتغطية الجزء غير المدفوع من القروض في حالات خاصة محددة سلفاً.
٢. الضمان الشخصي.
٣. ضمان العميل بواسطة القاعدة ومجموعات التضامن، ولكي تبني هذه الضمانات المصاحبة يتطلب أن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بصفة خاصة بتغيير الإجراءات وهياكل الفروع لاستيعاب هذه المتغيرات وهو أيضاً يتطلب الاعتماد أكثر على ضمان السمعة والثقة الذي توفره مكاتب الائتمان من خلال سداد العملاء والذي يساعد في تقدير المخاطر.

٤. الأقراض بضمان المجموعة: **Group Guaranteed lend**: وهي من أنظمة برامج الأقراض المتبعة في العديد من دول العالم، وال فكرة الأساسية لنظام هذا الغرض اختيار أفراد المجموعة لأنفسهم للحصول على غرض بضمان بعضهم البعض وبالتالي يشجع التعاون والمشاركة الجماعية بين أفراد المجموعة ومراقبة بعضهم البعض ويساعد أيضاً المؤسسة على الوصول إلى أكبر عدد من مشاريع الاقتصاد المنزلي والتدريب ويمتاز هذا الغرض بنسبة سداد عالية. أيضاً ضمان المجموعة نجد أن هناك جهات كثيرة تهتم

بها الضمان وتقدم لهم الدعم من الدول والجهات المانحة لأن مؤسسات الأغراض تكلفها المجموعات من حيث تكاليف استثمارية وتشغيلية كبيرة لتدريبها وبالتالي لابد من أقناع الجهات المانحة بهذا الضمان الذي هدفه الحد من ظاهرة الفقر عن طريق الوصول إلى أفق الفقراء (أحمد، ٢٠١٠).

٨،٣،٢ إيجابيات وسلبيات برنامج التمويل (القروض) بصفة عامة:

أ. أهم إيجابيات برامج القروض تكمن في:

١. التقليل من تأثير الأزمات التي يتعرض لها الفقراء وخاصة النساء.

٢. زيادة الاستهلاك.

٣. زيادة الدخل.

٤. التجمعات الإنتاجية الصغيرة

ب. سلبيات برنامج القروض فهي كالتالي:

١. حساب فائدة الإرباح على القرض

٢. استيلاء الرجل على القرض عن طريق المرأة

٣. تعميق الاعتماد على الاقتراض

٤. الشفافية في المنظمات غير الحكومية .

(غالى، ٢٠٠٦).

٩،٣،٢ هيكلة التمويل الأصغر في السودان:

« القطاع المصرفي (البنوك المتخصصة والتجارية).

« المنظمات أو الاتحادات أو الوكالات.

« مؤسسات التنمية غير الرسمية.

« الصناديق الاجتماعية وشركات ومؤسسات التنمية.

« قطاع الائتمان التجاري التقليدي (أحمد، ٢٠١١).

١٠،٣،٢ سوق التمويل الأصغر الحالي في السودان:

« أي وحدة تقدم خدمات التمويل الأصغر (القروض، الادخار، التحويلات، والتأمين) يمكن تسميتها بمقدم خدمة التمويل الأصغر. في السودان هنالك ضعف في الخدمات غير المالية لذا سبقت تعريفنا لمقدمي الخدمة للمؤسسات المانحة للتمويل فقط.

« قدرت نوافذ التمويل الأصغر بنحو ٤٦ (٢١ بنك عبر ٢٨٦ نافذة تمويل، ١٩ مؤسسة تمويل اصغر عبر نحو ٣٧ نافذة، ١٨ وسيط عبر ٨٧ نافذة، و ٣٣ نافذة لمؤسسات الضمان الاجتماعي (البشري، ٢٠١٤).

١١,٣,٢ مشاكل ومعوقات التمويل الأصغر في السودان:

١. معظم البنوك التجارية لا تملك الخبرة الكافية في مجال العمل الميداني وروابطها قليلة مع قواعد المجتمعات المحلية وهذا يحد من العملاء المحتملين.
٢. اعتماد مؤسسات التمويل الأصغر على التمويل الخارجي قد يحد من انتشارها.
٣. صعوبة تحديد الفئات المستهدفة، ويعزي ذلك إلى ضعف أساليب تحديد الفقراء النشطين اقتصادياً.
٤. قلة الدراسات التي تقوم بمسح الأسواق والتعرف على احتياجات العملاء كان لها الأثر السلبي في توسيع نطاق خدمات التمويل الأصغر في السودان.
٥. نقص التدريب وعدم الالتزام التام بقوانين التمويل الأصغر.
٦. إجراءات الائتمان المتتبعة بواسطة البنوك التجارية إجراءات تقليدية لا تتناسب مع ظروف العملاء.
٧. محدودية التنسيق بين مؤسسات التمويل الأصغر من بنوك، منظمات غير حكومية، الصناديق الحكومية، ومشروعات التنمية الريفية) يقود إلى أن تظل سياسات التمويل متباصرة وليس في إطار إستراتيجية شاملة للفقر (يونيكونز، ٢٠٠٦).

١٢,٣,٢ محاور رؤية تطوير وتوسيع قطاع التمويل الأصغر بالسودان:

- » إيجاد إطار سياسات وتشريعات مساندة.
- » توسيع نطاق خدمات منتجات التمويل الأصغر.
- » تطبيق آليات ضمان مصاحب بديلة كالأراضي غير المسجلة.
- » أنشأ وحدة التمويل الأصغر في بنك السودان المركزي.
- » تعزيز دور ودعم نمو مؤسسات التمويل الأصغر.
- » إنشاء بنية تحتية مساندة من قاعدة معلومات وشبكات مناصرة والتنسيق ووضع معايير للأداء وبناء القدرات. (وحدة التمويل الأصغر - بنك السودان).

١٣,٣,٢ التمويل الأصغر وكسر حلقة الفقر والتخلف:

برامج التمويل الأصغر تسعى لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية (ليس خدمات الإقراض فقط) للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، والقادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل، كما وجد هنالك:

- » ارتباط قوي وبشكل عكسي بين النمو الاقتصادي وحدة الفقر كما أن عملية الإدماج الاقتصادي للفقراء في عمليات التنمية هي الأعلى كلفة بالرغم من ذلك لابد من التركيز على الحد من الفقر باعتباره المدخل الصحيح لإحداث تنمية بشرية مستدامة في أي مجتمع.

« علاقة قوية بين انعدام الوصول إلى الخدمات المالية والدخل المنخفض فبعض الدراسات تؤكد أن ٩٠٪ من سكان العالم لا يتمتعون بإمكانية الحصول على قروض من المؤسسات التمويلية الرسمية وبالتالي تم اللجوء إلى فكرة التمويل الأصغر لتغطية هذه الفجوة وкосيلة للقضاء على الفقر وتشجيع قطاع الصناعات الصغيرة للحاق بركب التنمية ويمكن أن يتمثل ذلك في الآتي:

(أ) العائد من التمويل الأصغر على مستوى (الأسرة، الأفراد، المشروع):

تهدف مؤسسات التمويل الأصغر إلى تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل والحصول على عائد أو تحقيق ربح مناسب لتغطية، وضمان استمرار الأنشطة والمشروعات بعد نهاية فترة التمويل للمشروع بشكل كلي أو جزئي، وبالتالي تواجه المؤسسات مشكلة تحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والعائد المالي، ويمكن قياس العائد على التمويل الأصغر من خلال أثره على مستوى الأسرة، على المستوى الفردي، وعلى مستوى المشروع.

١. على مستوى الأسرة: يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة دخل الأسرة، تغيير في نمط الحياة (عمرانياً، صحيّاً، تعليمياً) مساعدة الفقراء ومحدودي الدخل النشطين على اكتساب المهارات الاقتصادية، والمالية، والإدارية بإدارة المشروع بصورة تمكنهم من توليد الدخل وإضافة فرص العمل.

٢. على مستوى الفرد: يوسع التمويل الأصغر فرصة المشاركة في توفير احتياجات الأسرة، ويصاحب ذلك الاستغلال الاقتصادي ونمو الدخل وزيادة الفرص الجديدة.

٣. على مستوى المشروع:

« يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة إيرادات المشروع.
« إيجاد الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون محدود، ولكن في حال توسيع المشروع داخل الأسرة يمكن أن يوفر ذلك فرص عمل لغيره.

(ب) أثر التمويل الأصغر على العائد الاجتماعي والاقتصادي:

١. العائد الاجتماعي: المعيشة ونوعية الحياة، التعليم والمعرفة، المجتمع والتواصل الاجتماعي والثقافي، الصحة والوضع الجسماني والعقلي.

٢. العائد الاقتصادي: نسبة المساهمة في رفع الإنتاجية، المساهمة في الدخل القومي، المساهمة في توفير فرص العمل، نسبة المساهمة في تخفيف حدة الفقر (أحمد، ٢٠١١).

٤،٣،٢: **الخصائص الرئيسية للأسر الريفية (للفقراء):**

١. حجم العائلة الكبير: تعتبر تركيبة العائلة أحد أهم العناصر الالازمة للفقر حيث يكون لعدد المعالين أثراً هاماً على الاحتياجات الاستهلاكية للعائلة وقدرتها على تلبية تلك الحاجات فالعائلات التي لديها أطفال

يكون وضعها أسوأ من العائلات التي ليس لديها أطفال والعائلات التي يكون عدد الأطفال فيها كبير يكون وضعها أسوأ من العائلات التي يكون فيها عدد الأطفال قليل.

٢. ارتفاع معدل الخصوبة: تؤثر معدلات الخصوبة وتتأثر بوضع العائلة الفقيرة، إذ تقتضي نسبة الخصوبة العالية نسبة مرتفعة من الإعالة كما يرغب القراء في إنجاب المزيد من الأطفال لأن الأطفال يمثلون ثروة ويوفرن مصدر رزق العائلة الأمر الذي يعد شكلاً من أشكال الضمان الاجتماعي للوالدين عند تقدمها في السن.

٣. ارتفاع مستوى الفقر في الأسر التي تعيلها إناث: أن مؤشرات فجوة الفقر أعلى بين العائلات التي تعيلها إناث مقارنة بالعائلات التي يعيلها ذكور.

٤. الأجور: هي المصدر الرئيسي للدخل حيث تشكل الأجور 42.9 % من مجمل دخل القراء كما أن الإعانات الاجتماعية تمثل 31 % من دخل الأسر التي تعيلها إناث (مصر).

٥. الحالة التعليمية لمعيل الأسرة: إن لها تأثير قوى على وضع الفقر في العائلة حيث عادة ما يحقق أولئك الأفراد الذين يحملون شهادات جامعية مستويات معيشية مرتفعة.

٦. التحيز على أساس النوع: ومن المهم الإشارة إلى أن التحيز على أساس النوع موجود بغض النظر عن وضع العائلة، حيث تبلغ نسبة الأمية بين الإناث الالائي تتراوح أعمارهن من 11 إلى 15 سنة ضعف نسبة الذكور في كل العائلات الفقيرة وغير الفقيرة ويبدو أن معدلات الأمية المرتفعة بين الأطفال من الإناث في المناطق الريفية يعود إلى أسباب ثقافي.

٧. اشتغال الأطفال: ومن الواضح أن اشتغال الأطفال وبالتالي الافتقار إلى التعليم (أكثر انتشاراً بين العائلات الفقيرة). (غالى، ٢٠٠٦).

١٥،٣،٢ عوامل نجاح مشروعات الإقراض الصغرى:

من الشروط والمتطلبات الواجب توافرها لتشكل قواعد أساسية لاستمرارية مشروعات الإقراض الصغير ومتناهية الصغر وتفعيل دورها في مكافحة الفقر، وضمان نجاحها في تحقيق أهدافها، ما يلي:

١. لاشك أن الحكومات دوراً مهماً في رسم سياسات الإقراض المتاهي الصغر، والمساهمة في بناء الأطر التنظيمية والهيئات القانونية لمؤسسات الإقراض في الوطن العربي، من واقع قناعتها بأن التمويل متاهي الصغر هو أحد الوسائل الفاعلة للحد من الفقر.

٢. التزام الحكومات باستقلالية المؤسسات الإقراضية والذى بها عن التدخلات السياسية والبيروقراطية.

٣. أن تجد مؤسسات الإقراض التشجيع والاعتراف من الجهات الاقتصادية في الدولة، ممثلة في وزارات المالية والبنك المركزي، والدعم الكافى من حيث الإشراف على أداء تلك المؤسسات، والإسهام في تطوير بنائها المؤسسى.

٤. سياسات الإقراض الناجحة هي التي تقوم على الاستثمار في الإنسان والمؤسسات، أكثر من الاعتماد على تقديم الدعم المالي الدائم للمقترضين أو للمؤسسات الإقراضية.

٥. تعد المشاركة في مفاهيم أداء مؤسسات الإقراض، المبنية على المحاسبة والشفافية مفتاحاً رئيسياً لبناء راسخ دائم وآيجابي لتقديم الخدمات التمويلية والإقراضية لشريحة أفق الفقراء.

٦. على صانعي السياسات ومتخذي القرار في الدولة وقيادات مؤسسات الإقراض فيها أن تتفق على بناء العناصر الرئيسية لأطر سياسات الإقراض في الدولة .

٧. الحرص على أن تكون القوانين والأنظمة مشجعة لسلسلة من الأطر والهياكل لتقديم خدمات مالية لشريحة أفق الفقراء.

٨. لا بد للمؤسسات العاملة في ميادين الإقراض الصغير ومتناهي الصغر أن تقوم بتطبيق أفضل التطبيقات في هذا المجال.

٩. العمل على زيادة دعم الممولين والمانحين وفتح نوافذ تمويلية جديدة لدعم مشروعات الإقراض الصغير والممتلكات الصغيرة (٢٠١٠).

الفصل الرابع

مؤسسة التنمية الاجتماعية للتمويل الأصغر

❖ النشأة:

أنشئت مؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم عام ١٩٩٧م وهي مؤسسة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع لوزارة الشئون الاجتماعية والثقافية ولاية الخرطوم، وحالياً (تتبع هذه المؤسسة إلى وزارة التوجيه والتنمية الاجتماعية). أنشئت بموجب المرسوم الدستوري الثالث عشر في عام ١٩٩٧، وصدر قرار تكوينها بموجب قرار المجلس التشريعي ولاية الخرطوم بالرقم ٣٥ بتاريخ ٤٠ ١٣٠ ١٩٩٧ في دورة انعقاده الخامسة، وأصبحت مكلفة بتخطيط وتنفيذ برامج مكافحة الفقر بولاية الخرطوم وهي ناشطة في تقديم خدمات مالية (تمويل-ادخار-تأمين) وخدمات غير مالية (تنمية اجتماعية، تدريب، تسويق) للعملاء بقواعد المجتمع، والتطور المؤسسي وبناء قدرات جمعيات الائتمان والادخار الوسيطة. وتشمل شبكة التمويل الأصغر (٨٤) منظمة، وبعض المنظمات غير الحكومية والدولية مثل اكورد واسفار.

الرؤيا المستقبلية للمؤسسة: مجتمع منتج خال من الفقر.

الرسالة: تنظيم وتحريك وإدماج المجتمعات المحلية الفقيرة في الأنشطة التنموية بغرض أحوالها المعيشية.

الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة:

١. استقطاب الموارد المحلية والعالمية مع الاهتمام بصيرفة أموال المجتمع.

٢. إتباع أفضل الممارسات في التمويل الأصغر بهدف خلق الاستدامة المالية والتنظيمية.

٣. تقوية البرنامج المؤسسي وتطوير برنامج التدريب ورفع القدرات وبناء نظم معلوماتية تساعد في رسم الخطط وتقوية دور منظمات المجتمع المدني في صياغة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق تلك الأهداف تتبنى المؤسسة عدة وسائل واليات منها:

- ✓ تحريك وتنظيم موارد المجتمع (مادية، بشرية).
- ✓ إلحاقي للأسر الفقيرة بأنشطة مدرة للدخل من خلال أعطاء قروض صغيرة.
- ✓ تنمية مهارات وقدرات الأسر الفقيرة.
- ✓ توسيع وتعزيز مفهوم الادخار (إجباري- اختياري) نظرياً وعلمياً.
- ✓ دعم أنشطة الخريجين ونشر ثقافة العمل الحر بينهم (تقارير المؤسسة، ٢٠٠٩).

الملامح الأساسية المتبعة من قبل المؤسسة تتمثل في:

- « توسيع عمل المؤسسة بحيث يشمل مبادرات البرنامج القومي للتكافل والإنتاج.
- « التركيز على المبادرات النابعة من مؤسسات المجتمع القاعدية.
- « ربط برامج التدريب مع برامج المشروعات.
- « تشجيع وتفعيل المراكز الاجتماعية المقامة لدعم أعداد أكبر من المستفيدين بحيث تستغل هذه المراكز لتنفيذ برامج تدريبية.
- « دعم المشروعات الخدمية الأساسية على أساس استعادة التكلفة ورسم وتنفيذ المراحل الأساسية للتطبيق من خلال إدارة الأداء الاجتماعي والخدمات غير المالية.

القيم الأساسية لمؤسسة التنمية الاجتماعية:

- « إرساء قيم التكافل الاجتماعي
- « تنمية روح العمل الاجتماعي
- « تقوية الروابط الاجتماعية وتأصيل قيم العمل
- « رفع وعي المجتمع وسط قيم العدالة والمساواة بين الجميع
- « بناء الثقة وإعلاء قيم الشفافية.

المبادئ الأساسية لمؤسسة التنمية الاجتماعية:

الشراكة، التشبيك، التعلم، المبادرة والتطوير الذاتي لإسعاد العملاء وكسب رضاهم، النقد الذاتي، الاستدامة، المؤسسة.

(بوابة برنامج الامل، ٢٠١٢)

النطاق الجغرافي لبرامج مؤسسة التنمية الاجتماعية:

يتم تقديم خدمات برنامج الأمل للتمويل الأصغر بالمناطق الحضرية والريفية بولاية الخرطوم وأطرافها من خلال تسعه فروع بمواقع الآتية:

١. فرع الخرطوم: السجانة - غرب ابو حمامة شمال السوق الشعبي شمال بنك الأسرة.
٢. فرع جبل أولياء: الكلاكلة - ابو ادم.
٣. فرع بحري: المحطة الوسطى بحري - جوار موقف الحاج يوسف.
٤. فرع شرق النيل: حلة كوكو.
٥. فرع ام درمان: مركز بشائر للتنمية الاجتماعية - الثورة شارع الشنقيطي.
٦. فرع كرري: الحارة الأولى - الاتجاه الجنوبي لجامعة علوم التقانة.
٧. فرع ام بددة: أمبددة شارع الرديمية.
٨. فرع الحرفيين: المنطقة الصناعية بحري سبئي هيئة تنمية الصناعات والإعمال الصغيرة.
٩. فرع السكن التكميلي: الرياض - رئاسة المؤسسة.

قطاعات العمل المستهدفة من قبل المؤسسة:

١. القطاع الإنتاجي: خلق منتجات تامة الصنع من مواد خام وتعتمد إرباحها على بيع منتجات تامة الصنع أما مباشرة لتجار التجزئة أو من خلال تاجر الجملة.
٢. قطاع الخدمات: بيع مهارة أو خبرة وتعتمد إرباحها على بيع الخدمة للمستهلك وتمويل برامج السكن التكميلي للعاملين بالقطاعين داخل ولاية الخرطوم.
٣. القطاع التجاري: بيع بضاعة جاهزة للمستهلك تعتمد إرباحها على المبيعات للمستهلك.
٤. القطاع الزراعي: إنتاج محاصيل زراعية عادة ما تكون موسمية.

الفئات التي تستهدفها المؤسسة:

١. الأسر الفقيرة الناشطة اقتصادياً (أفراد مجتمعات).
٢. الفئات الخاصة (المعاقين).
٣. الخريجين غير المستوعين.
٤. المهنيون والحرفيين وصغار المزارعين.

النائبات الستة التي تقدمها المؤسسة للمستفيدن:

١. تمويل: تمويل المشروعات الصغيرة المدرة للدخل.

٢. تدريب: على الحرف والمهن لرفع القدرات يتيح للفقراء فرص اكبر للحصول على الوظائف وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاجية.
٣. تسهيل: الحصول على الخدمات (المياه، والكهرباء، والطرق)، وبالتالي يساعد في تخفيض تكلفة المعيشة ويمكن الفقراء من تلبية الاحتياجات الأخرى.
٤. تنظيم: بناء مؤسسات المجتمع المدني.
٥. تأمين: ضد المرض، التغيرات الطبيعية، الكوارث والتحولات الاقتصادية.
٦. وهناك تاء سادسة بين المؤسسة والشركاء وهي: تنسيق: يتطلب العمل في مجالات التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر جهوداً كبيرة في مجالات مختلفة ومتعددة مما يستلزم وجود تنسيق بين الجهات الممثلة (شركاء المؤسسة وجهات تخفيف حدة الفقر من الأجهزة الحكومية، المنظمات الطوعية العالمية والمحلية، شركات القطاع الخاص).

البرامج والمشاريع الأساسية لمؤسسة التنمية الاجتماعية:

- ✿ برنامج الأمل للتمويل الأصغر
- ✿ برنامج السكن التكميلي
- ✿ برنامج توطين الأثاثات
- ✿ مشروع تحديث تاكسي ولاية الخرطوم والذي تم تفيذ الوثبة الأولى (جياد اكسنت/ سايبا)
- ✿ مشروع الغاز ومشروع المياه
- ✿ مشروع طوب التربة المستقرة.

أحكام عامة للتمويل الأصغر متبرعة من قبل المؤسسة:

١. يجب أن يكون للضامن عنوان سكن معروف وأوراق ثبوتية سويكون معروفاً بمنطقته ويخطر بأنه مسئول عن السداد في حالة فشل العميل وفي هذه الحالة لابد ان يكون الضامن له قوة تأثير على العميل في حالة السداد وعدمه.
٢. عدم اعتماد ضمان الموظفين الذين يشغلون مناصب تمنع مطالبتهم في حالة عدم سداد العميل (الديه حصانة).
٣. على إدارة المؤسسة وعند التصديق بمنح التمويل أن تقوم بصياغة العقود الالزمة وفقاً للصيغ الإسلامية المعقدة.
٤. يجوز للمؤسسة إعفاء المبلغ المستحق دفعه والخاص بتمويل العميل في حالة وفاته أو مرضه معقد.
٥. في حالة التمويل الأصغر يجب إلا يزيد الغرض المتدرج عن ٤ مرات للإفراد أو المجموعات.

(بوابة برنامج الامل للتمويل الأصغر ، ٢٠١٢)

الشروط العامة لمنح التمويل:

- ※ أن يكون ممارساً لنشاط أو لديه خبرة تمكنه من إدارة المشروع المطلوب وقدراً على إدارته.
- ※ أن يكون مستقراً في ولاية الخرطوم لمدة لا تقل عن سنتين.
- ※ ألا يقل عمره عن ١٨ عام، و لا يزيد عن ٦٥ عاماً.
- ※ أن يكون من محدودي الدخل (ويقاس بمتوسط دخل الفرد في الأسرة) بالإضافة إلى مؤشرات الفقر الأخرى مثل حالة المنزل ومستوى التعليم والمستوى الصحي.
- ※ أن يكون الائتمان هو الأسلوب الأنسب للمعالجة.
- ※ أن يتم توفير المستندات الثبوتية (بطاقة شخصية سارية المفعول).
- ※ في حالة تكرار التمويل لمرة أخرى يشترط سداد كل التزاماته في التمويل السابق.
- ※ أن لا يتم تمويل أكثر من شخص داخل الأسرة في نشاط واحد.
- ※ إحضار عقد إيجار ساري المفعول.
- ※ إحضار شهادة سكن.
- ※ أن يقبل شروط البرنامج في حال التمويل.
- ※ أن يكون قادراً على توفير الضمانات المطلوبة.
- ※ أن يكون النشاط قانوني ومقبول اجتماعياً.
- ※ أن يحضر دراسة جدوى مبسطة توضح حجم النشاط والتدفقات النقدية له (أحمد، ٢٠١١).

نموذج من مشاريع وبرامج (المؤسسة):

١. مشروع التنمية الاجتماعية:

يعلم هذا البرنامج على رفع درجات الوعي المجتمعي وتمكين المجتمع المحلي ليصبح قادراً على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وخلق كيانات منظمة لتحريك الموارد المتاحة وسد الفجوة بين المجهودات الرسمية والفعلية وذلك من خلال المدخلات الآتية:

١. البناء التنظيمي المجتمعي وتنمية منظمات المجتمع المدني
٢. التدريب ورفع القدرات
٣. تطوير صناعة التمويل الأصغر
٤. المعلومات والدراسات والبحوث

أ/ أقسام مشاريع التنمية الاجتماعية:

١. الدعم الاجتماعي: يشمل العاملين بالمؤسسة والأسر الفقيرة والإفراد والجماعات ويتم التصديق عليه بعد إعداد الدراسات اللازمة وتوفير المستندات المطلوبة لمنح الدعم.

٢. التدريب: ويشمل الدراسات الداخلية والخارجية للعاملين بالمؤسسة والأسر الفقيرة والإفراد والجماعات وتقوم المؤسسة بالتدريب لإعداد هذه الدراسات التدريبية، علي أن يتم التدريب الخارجي وفقاً للسياسات العامة المتبعة بالدولة.

٣. الدراسات والبحوث: الفئات المستهدفة هي العاملين بالمؤسسة والإفراد.

ب/ أهم أدوار التنمية الاجتماعية هي:

١. الدور الأول: دعم إدارة التمويل الأصغر بالمؤسسة في أداء مهامها عبر برنامجين أساسيين:

✓ تدريب العمال الذين يقومون التمويل الأصغر بالمؤسسة بمنحهم قروضاً (فني، مهني، إداري).

✓ تنظيم الجمعيات والمجموعات وتدريبها بصورة قادرة على الاستفادة من الخدمات التي يقدمها التمويل الأصغر .

٢. الدور الثاني: دعم المجتمعات في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية (غير ذات الطابع المرتبط بالتمويل الأصغر):

✓ التدريب المعنى برفع القدرات.

✓ التوعية .

✓ تسهيل الحصول على الخدمات .

✓ التنظيم المجتمعي

٣. الدور الثالث: ربط المجتمعات (عبر الجمعيات الجيدة التدريب) بالنظام البنكي ومساعدتها في الحصول

على التمويل خارج إطار أجهزة التمويل الأصغر بالمؤسسة (الوسائل).

ج/ أهداف التنمية الاجتماعية:

١. تخفيف حدة الفقر (تمليك مشروعات فردية، جماعية).

٢. إشاعة روح التكافل والتعاضد بين أفراد المجتمع.

٣. تنسيق الخطط والبرامج والجهود الرسمية والشعبية.

٤. مشروع التمويل الأصغر:

١. يتراوح المبلغ المخصص للتمويل من (٢٠٠ جنيه كحد ادنى إلى ٨٠٠٠ جنيه) كحد اعلى.

٢. تتراوح فترة منح التمويل ما بين ثلاثة إلى عشرة أيام كحد أقصى.

٣. لا تتجاوز فترة السداد عن ٢ أشهراً من تاريخ استلام التمويل.

(بوابة برنامج الامل، ٢٠١٢)

أ/ صيغ التمويل المتبعة: و التمويل يكون بنظام المرابحة.

ب/ شروط منح التمويل:

١. طلب التمويل موقع عليه بواسطة طالب التمويل وصورة من إثبات الشخصية مع إبراز الأصل.
٢. شيك ضمان أو إحضار ضامن شخصي مع إرفاق شهادة سكن للضامن سارية المفعول.
٣. شهادة مرتب في حالة لديه راتب شهري.
٤. شهادة سكن جديدة لا تتجاوز ٧ أيام من تاريخ تقديم طلب التمويل.
٥. صورة من عقد الإيجار ساري المفعول.

ج/ ضمان منح التمويل:

١. الضمان التقليدي: وفي حالة قبول هذا الضمان يشترط إحضار شيك ضمان أو وصل أمانة.
٢. الضمان الغير تقليدي: ويشترط فيه إحضار المستندات الآتية:
 - ✓ ضمان المجموعة كتابة وإصال أمانة من رئيس المجموعة زائداً إيصالات أمانة من أعضائها.
 - ✓ ضمان المجموعات المطالبة ذات الشخصيات الاعتبارية يشترط أن يتم فيه تقديم شيك أو خطاب ضمان.
 - ✓ ضمان العمدة والمشايخ

د/ الغرض الحسن:

ويشمل نسبة ٥٥% من جملة القروض المصدرة حسب المخطط، وتشمل الرسوم الدراسية وتأمين وترخيص المركبات، ويتراوح مبلغ الغرض ما بين (٣٠٠٠ جنيه إلى ٥٠ جنيه). (يونيكونز، ٢٠٠٧).

شروط منح الرسوم الدراسية: لابد من توفير المستندات الآتية:

١. طلب التمويل موقع عليه من طالب المشروع.
٢. شهادة إثبات تفيد بأنه عائل لطلبة بالمراحل الدراسية
٣. له مصدر دخل ثابت
٤. صورة من إثبات الشخصية مع إبراز الأصل
٥. شهادة مرتب
٦. مستندات المطالبة بالدفع زائداً شهادة السنة الدراسية السابقة للطالب
٧. شهادة خصم من المرتب.

ويتم تنفيذ مشاريع التنمية للتمويل الأصغر عبر برنامج الأمل:

وهو برنامج متخصص في مجال التمويل الأصغر يقدم خدمات مالية متعددة للأفراد و المجموعات الأقل دخلاً من الناشطين اقتصادياً وذلك بهدف تحسين الدخول والمساعدة في التخفيف من حدة الفقر بغرض تحقيق تنمية مستدامة يتحقق بها التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والأسر. ويعمل من خلال ثلاث وحدات فرعية بولاية الخرطوم ويتم تمويله بالشراكة مع بنك السودان المركزي وحكومة ولاية الخرطوم وعدد من البنوك والمصارف. (أحمد، ٢٠١٠).

* القيم الأساسية لبرنامج الأمل:

١. الالتزام: يحرص البرنامج على تركيز الجهد على العملاء، وتلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم من حزمة الخدمات المالية التي يقدمها البرنامج.
٢. التميز في الأداء: بالحرص على تقديم أفضل خدمة وأفضل جودة في كل الأوقات وفي كل مرحلة من خلال الوصول للعملاء بمناطقهم.
٣. الشفافية: بإتباع أفضل الممارسات العالمية التي تحقق الشفافية
٤. الثقة: كسب ثقة العميل ورضائه عن أداء البرنامج .
٥. الاحترام: احترام الذات والعملاء.

* الموجهات العامة لبرنامج الأمل:

١. مراقبة الفئات الخمس لمؤشرات الأداء (الربحية، وجودة المحفظة، والكفاءة، والإدارة المالية، والانتشار، والعمل وفق أفضل الممارسات العالمية).
٢. تمويل الأنشطة الصغيرة ومتناهية الصغر لصغار المنتجين و محدودي الدخل الناشطين اقتصادياً بهدف التطوير و التوسيع لمشروعاتهم.
٣. تحريك الموارد المحلية للمجموعات و ذلك بتفعيل برنامج الادخار الإجباري و الاختياري.
٤. الحرص على تحقيق الاستدامة المالية و التنظيمية التي تمكن البرنامج من الاستمرار دون الاعتماد على دعم خارجي، و ذلك بتقديم التمويل بهامش أرباح غير مدعوم يغطي تكاليف العمليات التمويلية.
٥. تحفيز العملاء الذين يثبتون جديتهم في السداد ويتمنون من تطوير مشروعاتهم.
٦. إعطاء أصحاب المشروعات القائمة أولوية، وألا تتعدى نسبة المشروعات الجديدة (في مرحلة التأسيس) نسبة ١٠٪ من إجمالي المحفظة لتقليل المخاطر.

* المبادئ الأساسية المتبعة بواسطة البرنامج:

- ✓ إتباع سياسات تمويلية ترتكز على دراسات ميدانية و واقعية و ملبيّة لرغبات العملاء
(بوابة برنامج الامل، ٢٠١٢)

- ✓ التركيز على القراء النشطين اقتصادياً وصغرى المنتجين.
- ✓ العمل وفق الصيغ المالية الإسلامية التي تلائم عمل التمويل الأصغر (مراحنة، مشاركة... الخ).
- ✓ إدماج النوع في أنشطة التمويلات الصغيرة وذلك بتحليل الأدوار الاقتصادية المختلفة التي يلعبها الرجال والنساء ومن ثم تحديد الاحتياجات توطئة لتلبيتها.
- ✓ العمل بأسس اقتصادية ومالية تجارية.
- ✓ تمويل قطاعات مختلفة (خدمي، تجاري، إنتاجي).
- ✓ استخدام الحاسوب الآلي لقياس المؤشرات وعمل التقارير ومتابعة تواريخ السداد.
- ✓ تبسيط الإجراءات وتقسيم الفترة الزمنية لتنفيذ منح التمويل .
- ✓ الاحتفاظ بالمؤشر البسيط، وكسر الحاجز النفسي.
- ✓ تطبيق أساليب الضمان المقدور عليها وإشراك العملاء في كل مراحل العمل تخطيط و متابعة و تنفيذ.
- ✓ الاهتمام بدراسات الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

* دور برنامج الأمل للتمويل الأصغر:

- ✓ تعمل الإدارة على تحريك طاقات وإمكانيات وقدرات المجتمع في العمل الاجتماعي.
 - ✓ تجعل من المجتمع مبادراً وقائداً لنفسه من خلال التنظيم المجتمعي.
 - ✓ تعمل على تحريض المجتمع لتوصيف وتحليل مشكلاته ومن ثم وضع الحلول الناجعة للمعالجات.
 - ✓ استكشاف القيادات المجتمعية وتأهيلها وتدريبها وتطويرها.
 - ✓ إيجاد قاعدة للبيانات والمعلومات المجتمعية.
 - ✓ إرساء قيم العدالة الاجتماعية بتمكين المبادرات المجتمعية.
 - ✓ قيادة المجتمع بالمجتمع عبر المشروعات المجتمعية التي يقودها المجتمع نفسه.
 - ✓ تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة وجعلها منسجمة ومتواقة مع خصوصية الولاية.
 - ✓ تطوير الأداء للمراكز المجتمعية وجعلها مراكز انطلاق للتوعية والنشاط المجتمعي.
 - ✓ التسويق والتعاون في الدراسات والبحوث المجتمعية.
 - ✓ برنامج التدريب: عبر الاستراتيجيات التالية الآتي:
١. تطوير الكفاءات و المقدرات من أجل الاعتماد الذاتي.
 ٢. التركيز على التدريب المهني و الفني و الحرفي للنوعين .
 ٣. التدريب من أجل الأنشطة المدرة للدخل.
 ٤. التدريب المهني الهدف لتحقيق الاستخدام الذاتي و زيادة الدخل.

٥. التخطيط المجتمعي لتقدير احتياجات التدريب.
 ٦. التعرف على الفرص الاقتصادية ومتطلبات التدريب الناجحة لها.
 ٧. المساعدة اللاحقة للتدريب في مجالات تشكيل المجموعات و توفير وسائل الإنتاج
 ٨. وللتقليل من حدة الفقر عن المجتمعات المستهدفة تعمل المؤسسة عبر الاستراتيجيات التالية:
 - ✓ إزكاء روح المشاركة مع المستفيدين .
 - ✓ تنمية وتطوير القطاع غير المنظم من المستهدفين عن طريق التدريب وتملكهم المشروعات المدرة للدخل.
 - ✓ إنشاء مؤسسات للمستفيدين على المستوى القاعدي لتنفيذ وإدارة وضمان استمرارية الأنشطة المنفذة.
 - ✓ تقوية مؤسسات المستفيدين بواسطة البرامج التدريبية في المجالات المختلفة.
 - ✓ تنمية القدرات الإدارية عن طريق توفير البيانات والمؤشرات .
 - ✓ بناء الثقة بين الشركاء الذين يعملون في مجال محاربة الفقر وذلك من أجل تنسيق وتضافر الجهود لخلق مبادرة وآلية فعالة لتحقيق الهدف المنشود.
- السياسات والضوابط المتبعة في حالة تمويل الأفراد من قبل البرنامج:**
- أ. أغراض التمويل الفردي:
 ١. الحرف والصناعات اليدوية
 ٢. الإنتاج الحيواني .
 ٣. الإنتاج الزراعي سريع العائد مثل الخضر والمحاصيل الحقلية.
 ٤. التجارة والخدمات
 ٥. الأغراض الاستهلاكية مثل صيانة المنازل وتحسينها والرسوم الدراسية.
 ٦. يترك لكل فرع من الفروع الرئيسية أو المنتسبة الحرية في تمويل المجال الذي يتاسب مع طبيعة المنطقة وسكنها مع مراعاة عناصر الجدوى الاقتصادية. وتفادي المخاطر ما أمكن.
- ب. معايير وضوابط مطلوبة في حالة تمويل الأفراد:**
١. الجدوى المالية للاستثمار خاصة في حال الاستثمارات الجديدة والذائن الذين يمولون لأول مرة.
 ٢. الموقف المالي لاعتبار صافي التدفق النقدي الشهري من كل المصادر بعد خصم مصروفات المعيشة الضرورية
 ٣. عند حساب الإقساط الشهرية يجب أن تعادل قيمة القسط الشهري مابين %٧٥ - %٨٥ من قيمة صافي التدفق النقدي ويجب أن توضح هذه التفاصيل في استماراة طلب التمويل.

ج. السقف الائتماني في حال تمويل الأفراد:

١. يبدأ سقف التمويل لأول مرة بقيمة (٢٠٠) جنيه ثم يستخدم البرنامج نظام التدرج في التمويل حسب الحاجة ومدى الاستفادة من التمويل الأول.

٢. يعتبر الحد الأعلى للقرض الموجه لدعم الأنشطة من خلال صيغة المراقبة ١٠٠٠٠ جنيه

٣. الأنشطة التي تمول بأصول ثابتة على صيغة البيع الإيجاري يصل سقفها إلى ٥٠٠٠ جنيه

٤. في حال المشاركة أو المضاربة لا يتجاوز السقف الائتماني ٦٠٠٠ جنيه ويعتمد حجم التمويل الموجه إلى هيأكل المجتمع على طبيعة النشاط المراد تمويله و عدد أعضاء الهيأكل و تتم مراجعة السقف الائتماني دورياً لمراقبة أثر التضخم وحركة الأسواق وحجم الطلب.

السياسات والضوابط المتبعة في حالة تمويل المجموعات: يوجد نوعين من المجموعات:

١. مجموعات تضامنية: خارج مظلة الجمعيات ويمكن أن تكون مظلتها جهات رسمية أو شبه رسمية أو قطاع خاص.

٢. مجموعات اتحادية: داخل عضوية الجمعيات أو المنظمات الطوعية أو أي كيانات يتم تأسيسها وفق قانوني اتحادي أو ولائي .

معايير وضوابط مطلوبة في حال تمويل المجموعات خارج مظلة الجمعيات:

« في حال تقديم التمويل للأفراد داخل المجموعات، يجب ان تكون هذه المجموعات من ٥ الى ١٠ أفراد لكل منهم نشاطه او عمله الخاص ويحصل كل فرد في المجموعة على تمويل من البرنامج بضمان المجموعة بجانب ضمادات التمويل الأخرى التي يطلبها البرنامج. ولنجاح هذا المنهج يجب أن تكون المجموعات ذاتية الانقاء أي يختاروا بعضهم ونجاهم يعتمد على مدى التزامهم باللوائح والقوانين التي يتفقون عليها عند تكوين المجموعة وبينهم وبين مؤسسة التنمية الاجتماعية - إدارة التنمية .

« في حال تعذر المجموعة في السداد وان كان بسبب عضو واحد من أعضائها تحرم من التمويل مرة أخرى إلى أن يتم سداد الديون السابقة.

معاييرأهلية المجموعات للتمويل:

« الحصول على موافقة البرنامج

« أن يعمل أفراد المجموعة في نشاط متشابه أو متوج بشرط أن يكونوا في موقع سكن أو عمل واحد (سوق).

« أن تكون عضوية المجموعة من ٥ الى ١٠ افراد

« أن تتشكل المجموعة صندوق للاذخار (في حال المجموعات الادخارية).

- » أن تعقد المجموعة اجتماعات منتظمة على الأقل مرة كل أسبوعين
 - » أن توفر المجموعة بالتزامات السداد تجاه الغير بصورة منتظمة
 - » أن تكون أخذت جر عات تدريبية مناسبة في الائتمان والادخار
- معايير أهلية الجمعيات للحصول على تمويل البرنامج:**
- » إكمال تأسيس وتسجيل الجمعية وفق أي قانون قومي أو ولائي يسمح لهم بتقديم الخدمة المالية
 - » أن يكون للجمعية سجل عضوية يحوي المعلومات التالية عن كل عضو (الاسم، النوع، العمر، مستوى التعليم، الحالة الاجتماعية، عنوان السكن والهاتف أن وجد، المهنة او العمل الذي يمارسه).
 - » ان يكون المسؤولين من إدارة الجمعية قد نالوا تدريباً مناسباً في مجال الإدارة المالية و إدارة القروض الصادرة من الجمعية للأعضاء .
 - » أن يكون للجمعية لوائح إدارية ونظام مكتمل ومبسط لقيد ومتابعة القروض. ونظام إدارة مالية.
 - » انتظام الأعضاء المستهدفين للتمويل في سداد الادخار الاختياري في مواعيد، (بوابة برنامج الامل، ٢٠١٢)

وأن تتوفر في الأعضاء المتقدمين الشروط التالية:

- ✓ أن يكون عضو بالجمعية و بمنطقة الجمعية.
- ✓ إلا يكون لديه تمويل من أي جمعية أو مؤسسة تمويل أخرى وان كان لابد من إفادة الجهة الممولة بخلو طرفه من التمويل خاصتها.

القف الآئماني في حال تمويل المجموعات:

الشروط التفصيلية للقف الآئماني للتمويل المجموعات المخطط التعامل معها:

- » أن تتراوح قيمة التمويل للعضو ما بين ٠٠٠١ جنية إلى ١٠٠٠ ج وذلك ينطبق على المجموعات التي عدد أعضائها أقل من ١٠ أعضاء. أما إذا بلغ عدد الأعضاء ١٠ يجب إلا يتعدى نصيب الفرد في المجموعة ٥٠٠ ج.
- » أن يتم إتباع نظام التمويل المترجج للأعضاء على أن يصل العضو للحد الأعلى للقف في ثلات إلى ستة قروض وان يكون التمويل حسب طبيعة النشاط الاقتصادي في المنطقة.
- » يمكن أن يختلف التمويل من فرع إلى آخر حسب الشرائح التي يستهدفها كل فرع.
- » على الأخصائي الالتزام بتطبيق صيغة المرابحة في حال عقد المجموعات.

شروط منح التمويل للمجموعات:

- » أن يكون التمويل يهدف إلى تدعيم نشاط قائم أو إنشائه لتوفير مصدر دخل جديد
- » إلا يقل عمر العميل في المجموعة عن ١٨ عام.

- « القدرة على إدارة المشروع بصورة فردية أو جماعية.
 - « التجانس التام بين أعضاء المجموعة.
 - « معرفة أعضاء المجموعة بعضهم البعض.
 - « يسمح بانتقاد شخصين من أسرة واحدة شرط اختلاف أوجه النشاط وانفصال المشروعين عن بعض.
 - « إلا يتعدى عدد الأعضاء في المجموعة الواحدة ١٠ أفراد ولا يقل عن ٧ أعضاء.
- المشاكل التي تواجه برنامج التمويل الأصغر بالمؤسسة:**
١. عدم توفير الموارد المالية الكافية للمؤسسة.
 ٢. غياب التمويل الحكومي.
 ٣. تباين مفهوم التنمية الاجتماعية بين الجهات المستفيدة والمانحة.
 ٤. عدم التنسيق بين المؤسسة ومؤسسات التمويل الأصغر.
 ٥. عدم استقرار السكان أدى إلى عدم انتشار ثقافة التمويل.
 ٦. عدم تطبيق السياسات الكاملة للتمويل.
 ٧. عدم تغطية التمويل الأصغر لتكلفة التمويل.

الحلول التي وضعتها المؤسسة:

١. سعت إلى إصدار دليل على محاور عملية وان تكون شبكة التمويل الأصغر على مستوى الولاية.
٢. إنشاء إدارة متخصصة للتمويل الأصغر والصغير.
٣. العمل على الأسس التجارية لتحقيق الاستمرارية.
٤. الجودة الشاملة للمنتجات.
٥. جذب الموارد الأجنبية والمحلية.

(بوابة برنامج الأمل للتمويل الأصغر، ٢٠١٢)

الباب الثالث

منهجية البحث

١،٣ منطقة الدراسة:

تقع مؤسسة التنمية للتمويل الأصغر فرع (شرق النيل) بحلاة كوكو، شرق محلية شرق النيل وبرزت إلى حيث الوجود بصورة عملية في العام ٢٠٠٩م، وتضم كل المحليات التابعة إلى منطقة شرق النيل متمثلة في (الحاج يوسف -حلاة كوكو-ام دوم -الجريفات-سوها شرق -العيلفون -ام ضوابان-العسيلات -سوادي سوبا) ويتم تخطيط وتنفيذ برامجها لتفعيل حدة الفقر، عبر برنامج الأمل للتمويل الأصغر(سابقاً) حالياً يسمى بإدارة التنمية للتمويل الأصغر)، عدد المستفيدين(العملاء) من التمويل الأصغر بمؤسسة التنمية فرع شرق النيل حوالي أربعة ألف مستفيد. (تقارير المؤسسة، ٢٠١٣).

٢،٣ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع هذه الدراسة (population) من المستفيدين بمؤسسة التنمية الاجتماعية فرع شرق النيل متمثلاً في منطقتي سوبا شرق والجهاز يوسف بحيث تم اختيار ست جمعيات باعتبارها مجتمع البحث البالغ عدده (٥٠٠) مستفيد وتوزيعها كالتالي:

المنطقة	تاريخ التمويل	عدد المستفيدين			اسم الجمعية	الرقم
		نماء	رجال	الجملة		
سوها شرق (القنيطرة)	٢٠١١	٥٠	٤٥	٩٥	أحباب الله	١
الجهاز يوسف (الشقيقة)	٢٠١١	٧٠	٣٠	١٠٠	أحباب النبي ﷺ	٢
الجهاز يوسف (شارع واحد)	٢٠١١	٦٠	٢٢	٨٢	سندك	٣
سوها شرق (السلمة)	٢٠١١	٨٣	٢٠	١٠٣	السراج المنير	٤
الجهاز يوسف (الرمدية)	٢٠١١	٧٠	٣٠	١٠٠	النور	٥
سوها شرق (الشقيقة)	٢٠١١	١٥	٥	٢٠	المستقبل	٦
		٣٤٨	١٥٢	٥٠٠	الجامعة	

- عدد الجمعيات التي تم اختيارها لأخذ العينة منها ٦ مجموعات
- عدد الذكور = ١٥٢ مستفيد
- عدد الإناث = ٣٤٨ مستفيد
- المجموع الكلي للجمعيات الستة = ٥٠٠ مستفيد

٣،٣ عينة الدراسة:

وحتى يتم تمثيل كل المجموعات الستة وال八大 الم المستهدفة (رجال ونساء) تم اخذ عينة عشوائية تتناسبية قوامها (٧٥ مستفيد) بنسبة ١٥% من مجتمع البحث وتوزيعها كما ياتي:

المجموع	نساء	رجال	المجموعة
١٥	٨	٧	أحباب الله
١٤	١٠	٤	أحباب النبي ﷺ
١٢	٩	٣	سندك
١٥	١٢	٣	السراج المنير
١٥	١١	٤	النور
٤	٣	١	المستقبل
٧٥	٥٣	٢٢	المجموع الكلي

٢٢ مستفيد

عدد الذكور

٥٣ مستفيد

عدد الإناث

٧٥ مستفيد

العدد الكلي

٤،٤ منهج البحث:

استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي.

٥،٣ أدوات جمع البيانات:

أ/ أدوات أولية: الإستبانة — المقابلة — الملاحظة.

ب/ أدوات ثانوية: المراجع، الدوريات، التقارير، البحث، الدراسات السابقة ذات الصلة بـمجال البحث، الشبكة العنكبوتية، التقارير الخاصة بـمؤسسة التنمية الاجتماعية للتمويل الأصغر.

٦،٣ تحليل البيانات:

قام الباحث بتقييم المعلومات التي تحصل عليها وجدولتها ومن ثم تحليلها وصفياً وأخذ التكرارات والنسب المئوية.

٧،٣ الصعوبات التي واجهت الباحثة:

« صعوبة الحصول على المعلومات وجمعها حيث يخفي بعض المستفيدين من المشروع المعلومات الحقيقة عن الباحث،

« ضعف الإمكانيات المالية للباحث وصعوبة وسائل الحركة.

الباب الرابع

التحليل والمناقشة والتفسير

٤ النوع:

جدول (١،٤) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالنوع:

النوع	النكرار	النسبة %
ذكر	٢٢	٣٠
انثى	٥٣	٧٠
المجموع	٧٥	%١٠٠

المصدر: المسح الاجتماعي، ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح إن ٧٠% من المبحوثين إناث، وهذا قد يشير إلى أن المرأة لها اتجاه ايجابي في تحسين مستواها المعيشي.

٤،٢ الفئات العمرية:

الجدول (٤،٢) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالفئة العمرية:

الفئة العمرية	النكرار	النسبة %
٢٨-١٨	٢٦	٣٥
٣٩-٢٩	٣٧	٤٩
٥٠-٤٠	١٢	١٦
٦٥-٥١	صفر	
المجموع	٧٥	%١٠٠

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن كل المبحوثين (١٠٠%) تقع أعمارهم في المدى العمري (١٨ - ٥٠) سنة، وهذا هو عمر القوة والفتولة، مما يشير إلى أن مجتمع البحث يتصف بالقوة والحيوية التي تعينه في النهوض بالتنمية واستعداد المجتمع للتطور وقبول التحدي.

٣، الحالات الاجتماعية:

جدول (٤) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالحالة الاجتماعية:

الحالات الاجتماعية	النكرار	النسبة %
عازب	١٣	١٧
متزوج	٤٥	٦٠
مطلق	٨	١١
أرمل	٩	١٢
المجموع	٧٥	%١٠٠

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٦٠% من المبحوثين هم المتزوجين، وهم الغالبية وهذه النسبة تؤكد أن هذه المجموعة هي التي تحمل مسؤوليات اجتماعية كما أن الاستقرار أحد محفزات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤، المستوى التعليمي:

جدول (٤) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالمستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	النكرار	النسبة %
تحت الثانوي	٢٠	٢٧
ثانوي	٣٠	٤٠
جامعي	٢٥	٣٣
المجموع	٧٥	%١٠٠

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن كل المبحوثين (١٠٠%) متعلمون، وإن ٣٣% منهم جامعيون، وهذا يعني أن كل المستفيدون من البرنامج من الطبقة المتعلمة والتي لديها القدرة على التعامل مع المؤسسة. كما يدل على أن المؤسسة تتجه نحو الفئات المتعلمة والتي تعتبر من محدودي الدخل، كما أن التعليم يساعد المبحوثين على التطور والتغيير.

٤، ٥ عدد أفراد الأسرة:

جدول (٤، ٥) التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين بعدد أفراد الأسرة:

النسبة %	التكرار	عدد أفراد الأسرة
٣٦	٢٧	٥ - ٣
٥٣	٤٠	٨ - ٦
١١	٨	أكثر من ٨
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن نسبة ٦٤% من المبحوثين تمثل الأسر التي عدد افرادها يتراوح بين ٦ و كثرة من ٨ فرد لاسرة الواحدة، وهذا يعني احتياجات استهلاكية أكثر وإذا لم يتاسب حجم الأسرة مع مستوى الدخل يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة.

٤، ٦ عدد الأطفال الذين يعملون بالأسرة في سن التعليم:

جدول (٤، ٦) التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين للأطفال العاملين بالأسرة من سن (١٨-٧)

النسبة %	التكرار	عدد الأطفال الذين يعملون بالأسرة في سن التعليم (١٨-٧)
٤٠	٣٠	الذين يعملون
٦٠	٤٥	الذين لا يعملون
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٤٠% من المبحوثين أكدوا على أن لديهم أطفال في سن التعليم يعملون (وهذا يمثل أحد مؤشرات الفقر)، ولابد من مساعدة هذه الاسر حتى يتفرغ اطفالها للدراسة.

٤، ٧ نوع السكن:

جدول (٤، ٧) التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين بنوع السكن:

النسبة %	التكرار	نوع السكن
٦٤	٤٨	ملك
١٩	١٤	إيجار
١٧	١٣	آخر
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن نسبة الذين نوع سكنهم ملك من الفئة المبحوثة تمثل بحوالي ٦٤%， وهي الغالبية بالنسبة للمبحوثين وهذا يقلل من الإنفاق علي الأسرة.

٤، ٨ مجال العمل:

جدول (٤، ٨) التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين ب المجالات العمل المختلفة:

مجال العمل	النكرار	النسبة %
قطاع عام	١٣	١٧
قطاع خاص	١٥	٢٠
أعمال حرة	٤٧	٦٣
لا يعملون	صفر	
المجموع	٧٥	% ١٠٠

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٦٣% من المبحوثين يمارسون اعمال حرة، وهذا ينطبق تماماً مع شروط المؤسسة وهي الاتجاه لمنح التمويل للذين يمارسون نشاط عملٍ. وحسب رأي الباحث هذا قد يشير إلى أن المؤسسة تسعى لتوفير رؤوس أموال أو مواد لهذه الفئات حتى تستطيع أن تدخل سوق العمل.

٤، ٩ نوع التمويل المقدم:

جدول (٤، ٩) التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين بنوع التمويل المقدم:

بنوع التمويل المقدم	النكرار	النسبة %
عيني	٧٥	% ١٠٠
مالي	صفر	
المجموع	٧٥	% ١٠٠

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن نسبة نوع التمويل المقدم لكل الفئة المبحوثة كان في شكل مواد عينية، وهذا يؤكد أن المؤسسة لا تعطي تمويل نقدي للعملاء لإقامة مشاريع صغيرة. وحسب رأي الباحث هذا قد يشعر بعض المستفيدين أن التمويل العيني لا يلبي كل خياراتهم ومقيد بما يتطلب دراسة وافية لاحتياجات السوق.

٤٠ نوع المشروع الممول:

جدول (٤٠،٤) التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين بنوع المشروع الممول

نوع المشروع الممول	النكرار	النسبة %
زراعي	١	١
خدمي	٢٥	٣٤
تجاري	٤٥	٦٠
صناعي	٤	٥
المجموع	٧٥	%١٠٠

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن نسبة ٦٠% معظم المشاريع تجارية وهي المشاريع التي ترتكز عليها المؤسسة وهي ذات عائد سريع ومدورة للدخل تليها المشاريع الخدمية بنسبة ٣٤% والتركيز على المجالات الخدمية التجارية قد يشير ذلك على أن المؤسسة تريد أن تضمن سرعة استرداد تمويلها.

٤١ نوع الضمان الذي قدم لنيل التمويل من قبل:

جدول (٤١،٤) التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين بنوع الضمانات:

نوع الضمان الذي قدم لنيل التمويل	النكرار	النسبة %
ضمان المجموعة	٧٥	%١٠٠
ضمان شخصي/فردي	صفر	
شيك	صفر	
المجموع	٧٥	%١٠٠

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن كل الفئة المبحوثة تم اخذ تمويلهم بواسطة ضمان المجموعة ونستنتج من ذلك أن المؤسسة تؤمن على هذا النوع من الضمانات بحيث يتم اختيار أفراد المجموعة بأنفسهم للحصول على الغرض بضمان بعضهم البعض وبالتالي قد يشجع هذا الترابط والانسجام الاجتماعي وتشجيع روح التعاون والمشاركة الجماعية ومراقبة بعضهم البعض.

٤، ١٢، عدد مرات الحصول على تمويل:

جدول (٤، ١٢) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بعدد مرات الحصول على تمويل:

النسبة %	التكرار	عدد المرات التي حصلت فيها على تمويل
٤١	٣١	مرة واحدة
٤٤	٣٣	مرتان
١١	٨	ثلاثة مرات
٤	٣	أكثر من ثلاثة مرات
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٤١% من المبحوثين، آخذو عرض مرة واحدة. بينما نسبة ٤% من المبحوثين تم تمويلهم مرتين إما اللذين تمولوا ثلاث مرات فيقدر بنسبة ١١% من المبحوثين، إما من ثلاثة مرات فما فوق يقدر بحوالي ٤% من نسبة المبحوثين. ونستنتج من هذا ان للمؤسسة مرونة في التعامل مع المستفيدين مما يشجعهم على التعامل معها أيضاً.

٤، ١٣، صفة الضمانات:

جدول (٤، ١٣) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين الخاص بالضمانات التي تقدمها المؤسسة

النسبة %	التكرار	تمتاز الضمانات بأنها:
٥٧	٤٣	مرنة
٢٨	٢١	مرنة جداً
١٥	١١	غير مرنة
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

وتأكيداً للجدولين الجدول أعلاه يوضح أن ٨٥% من المبحوثين، يصف ان الضمانات التي تقدم بأنها تتراوح بين مرنة ومرنة جداً، واتضح في غالب الأمر أن الشروط والضمانات سهلة وميسرة وهذا يدل على نجاح سياسة المؤسسة في تعاملها مع العملاء.

٤، ١٤ مساعدات المؤسسة التي تقدمها المستفيدين:

جدول (٤، ١٤) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالمساعدة التي تقدمها المؤسسة

النسبة %	التكرار	المؤسسة تقوم بالمساعدة في إعداد دراسة الجدوى وإكمال الملفات
٧٣	٥٥	نعم
٢٧	٢٠	لا
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٦٧٪ من المبحوثين أكدوا على أن المؤسسة تقوم بمساعدتهم في إعداد دراسة الجدوى وإكمال الملفات. ونستنتج من ذلك بالفعل أن المؤسسة لديها دور كبير في تكملة الملفات وإعداد دراسة الجدوى بغرض تسهيل عملية التمويل والتقييم والمتابعة الدورية للجمعيات، كما يعتبر ضمن الشروط العامة للحصول على التمويل.

٤، ١٥ مساهمة المؤسسة في التدريب:

جدول (٤، ١٥) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بمساهمة المؤسسة في التدريب

النسبة %	التكرار	المؤسسة تساهم في توفير التدريب
٦٧	٥٠	نعم
٣٣	٢٥	لا
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن غالبية المبحوثين ٦٧٪ قد تلقوا تدريبياً كافياً على كل ما يتعلق بالتمويل والمشروع الممول وهذا يدل على أن المؤسسة تلتزم بالتدريب حتى يسهل إدارة مشروعاتهم بأنفسهم وتحاشي أسباب التعثر في السداد.

٤ مساهمة المؤسسة في التسويق:

جدول (٤) التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين بمساهمة المؤسسة في تسويق المنتجات:

النسبة %	النكرار	المؤسسة تساهم في تسويق المنتجات
٦٠	٤٥	نعم
٤٠	٣٠	لا
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٦٠% من المبحوثين يؤكرون أن منتجاتهم يتم تسويقها بصورة مريحة وهذا يدل على أن المؤسسة لها ميل لتطوير مجمعات منتجات مشروعات التمويل الصغرى، وتعزز من القدرة التنافسية والتصديرية(مثلاً معلومات الأسعار، النقل، التعبئة، والتخزين) بهدف خلق ولاء استراتيجي للتمويل الأصغر والاستمرارية في المشروع.

٤ الحلول الواضحة من قبل المؤسسة في حالة ظهور أي مشكلة في المشروع:

جدول (٤) التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين بالحلول الواضحة من قبل المؤسسة في حالة

ظهور اي مشكلة في المشروع:

النسبة %	النكرار	الحلول الواضحة من قبل المؤسسة في حالة ظهور اي مشكلة في المشروع
٦٧	٥٠	نعم
٣٣	٢٥	لا
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٦٧٪ من المبحوثين أكدوا بأن المؤسسة تتدخل في حالة ظهور اي مشكلة لتلافي الخطر في جل مراحل المشروع، ونستنتج من ذلك أن للمؤسسة دور كبير في المتابعة وتقييم الأداء بالنسبة للمجموعات من أجل التقصي والتعرف على أوجه القصور لتلافي الخطر حين حدوثه، كما يقود هذا لتحفيز الجمعيات الأكثر نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً كل ذلك من أجل تفادي أسباب التعثر والفشل والتلوّع في المشاريع المملوكة والاستمرارية.

٤ المشاكل التي تواجه المبحوثين:

جدول (٤) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالمشاكل التي تواجههم:

النسبة %	التكرار	مدى وجود مشاكل تواجه المبحوثين بالمراحل المختلفة للتمويل.
٣٩	٢٩	نعم
٦١	٤٦	لا
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٦١% من المبحوثين نفوا وجود مشاكل. ونستنتج من ذلك ان المؤسسة لديها دورا هاما في التقليل من الأزمات وأسباب التعثر من أجل النجاح والاستمرارية لدى المبحوثين.

٤ متوسط الدخل السنوي قبل التمويل:

جدول (٤) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بمتوسط الدخل السنوي قبل التمويل (بالجنيه السوداني):

النسبة %	التكرار	متوسط الدخل السنوي قبل التمويل (بالجنيه السوداني)
٨٢	٦٢	١٩٢٥ أقل من او يساوي
١٥	١١	٢٥٩٠-١٩٣٢
٣	٢	٢٥٩٠ - فأكثر
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٨٢% من المبحوثين كان متوسط دخلهم السنوي أقل من أو يساوي (١٩٢٥) جنيه سوداني، وهي مثلت غالبية الفئة المبحوثة، وهي تعتبر الفئات الأكثر فقرا (قياس البنك الدولي لمستوى المعيشة) وهذا يعكس حوجه المستفيدين للتمويل وتحسين وضعهم رغم أنهم يمارسون أنشطة اقتصادية.

٤٠٣ متوسط الدخل السنوي بعد التمويل:

الجدول (٤٠٣) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بمتوسط الدخل السنوي بعد التمويل (بالجنيه السوداني):

النسبة %	التكرار	متوسط الدخل السنوي بعد التمويل (بالجنيه السوداني)
٧	٥	١٩٢٥ أقل من او يساوي
٢٠	١٥	٢٥٩٠ - ١٩٣٢
٧٣	٥٥	٢٥٩٠ - فأكثر
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن الغالبية العظمى من المبحوثين %٧٣ أصبح متوسط دخلهم السنوي من ٢٥٩٠ - فأكثر بعد التمويل، ومقارنة بالجدول (٤٠١) نستنتج من ذلك أن هنالك %٧٥ من المبحوثين زاد متوسط دخلهم السنوي بعد التمويل بحيث تدرجوا إلى وضع أفضل، وهذا يدل على أن هنالك عائد من المشروع بعد التمويل وبالتالي يعكس مدى نجاح المشاريع التي مولتها المؤسسة في تحسين المستوى المعيشي أو الحد من ظاهرة الفقر.

٤٠٤ توفير معدات كهربائية من خلال العائد الذي يدره المشروع:

جدول (٤٠٤) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالاستطاعة بتوفير معدات كهربائية من عائد المشروع

النسبة %	النكرار	هل بمستطاعه توفير اي معدات كهربائية من خلال العوائد التي يدرها المشروع
٧٣	٥٥	نعم لحد ما
٣	٢	نعم لحد كبير
٢٤	١٨	لم استطع
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن %٧٦ من المبحوثين، وهي الأغلبية من الفئة المبحوثة أكدوا لحد، ما ولحد كبير انه بالفعل أسهم التمويل في تقديم بعض الخدمات الضرورية للأسرة. ونستنتج من ذلك بالفعل أن التمويل لعب دور واضح في تحسين المستوى المعيشي للأسرة.

٤ ٢٢، الادخار من عائد المشروع:

جدول (٤) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالادخار من عائد المشروع:

النسبة %	النكرار	الادخار من عائد المشروع للاستفادة منه عند حدوث أي أمر طارئ
٤٤	٣٣	نعم لحد ما
صفر	صفر	نعم لحد كبير
٥٦	٤٢	لم ادخر
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٤٤% من الفئة المبحوثة أكدوا أن هنالك ادخار من عائد المشروع للاستفادة منه عند حدوث أي أمر طارئ وهذه النسبة في تقدير الباحث كبيرة وتعكس مدى الاستفادة من التمويل، بينما ٥٦% من المبحوثين أكدوا أنه لا يوجد ادخار اصلاً من العائد من المشروع ربما غطي العائد لاحتاجاتهم الضرورية التي لم تكن مغطية من قبل التمويل.

٤ ٢٣، مساهمة العائد من المشروع في توفير أنواع من الأكلات:

جدول (٤) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بمساهمة العائد من المشروع في توفير انواع من الأكلات لم تكون متاحة من قبل:

النسبة %	النكرار	مساهمة العائد من المشروع في توفير أنواع من الأكلات لم تكون متاحة من قبل
٥٩	٤٤	نعم لحد ما
٦	٥	نعم لحد كبير
٣٥	٢٦	لم يساهم
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٦٥% من المبحوثين، أكدوا بأن هنالك تحسين في نوع الغذاء وهذا يدل على أن التمويل لعب دوراً هاماً في تغيير نمط الغذاء للأفضل. وهذا بدوره يقلل من الإمراضات الناتجة من سوء التغذية والعادات الغذائية الغير سليمة نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة، ودعم التغذية السليمة لدى أفراد الأسرة بتنوع الغذاء، وبالتالي حدث لديهم تغيير في النمط الغذائي لحد كبير بفضل التمويل.

٤، ٢٤ مساهمة العائد من المشروع في توفير مصاريف علاج وادوية عند الحوجة:

جدول (٤، ٢٤) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بمساعدة العائد من المشروع في توفير مصاريف علاج وأدوية عند الحوجة.

النسبة %	التكرار	مساهمة العائد من المشروع في توفير مصاريف علاج وأدوية عند الحوجة
٦٠	٤٥	نعم لحد ما
-	-	نعم لحد كبير
٤٠	٣٠	لم يساهم
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٦٠% من المبحوثين أكدوا أن العائد من المشروع ساهم في توفير مصاريف العلاج وأدوية عند الحوجة وهذا يدل على دور المؤسسة في المساهمة في تحسين المستوى الصحي و الصحة احد مؤشرات عملية التنمية الاجتماعية.

٤، ٢٥ مساهمة العائد من المشروع في الإنفاق على التعليم:

جدول (٤، ٢٥) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بمساهمة العائد من المشروع في الإنفاق على التعليم

النسبة %	التكرار	مساهمة العائد من المشروع في الإنفاق على التعليم
٦٠	٤٥	نعم لحدما
٧	٥	نعم لحد كبير
٣٣	٢٥	لم يساهم
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٦٧% من المبحوثين أكدوا أن العائد من المشروع ساهم في الإنفاق على التعليم، وللتعليم دور هام في تنظيم حياة الفرد وتحسين مستوى معيشته.

٤، ٢٦ مساعدة العائد من المشروع في عمل أي تعديلات أو إضافات أو الانتقال إلى سكن أفضل:

جدول (٤، ٢٦) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بمساعدة العائد من المشروع في عمل أي

تعديلات أو إضافات أو الانتقال إلى سكن أفضل:

النسبة %	النكرار	مساعدة العائد من المشروع في عمل أي تعديلات او إضافات او الانتقال إلى سكن أفضل
٥٢	٣٩	نعم لحد ما
٧	٥	نعم لحد كبير
٤١	٣١	لم يساهم
%١٠٠	٧٥	المجموع

المصدر: المسح الاجتماعي ٢٠١٣

الجدول أعلاه يوضح أن ٥٩٪ من الفئة المبحوثة أكدوا أن العائد من المشروع ساعد في عمل تعديلات او إضافات او الانتقال إلى سكن أفضل وهذا يشير إلى الاستفادة من العائد من التمويل.

الباب الخامس

ملخص النتائج، الخلاصة، التوصيات

١، ملخص النتائج:

أظهرت هذه الدراسة النتائج التالية:

١. ٦٧% من المبحوثين إناث.
٢. كل المبحوثين ١٠٠% تقع أعمارهم في المدى العمري ١٨ إلى ٥٠ سنة.
٣. ٦٠% من المبحوثين متزوجون.
٤. كل المبحوثين (١٠٠%) متعلمون، منهم ٣٣% جامعيون.
٥. ٦٤%، من المبحوثين يمثل عدد افراد الأسر ما بين ٦ و اكثر من ٨ افراد للاسرة.
٦. ٤٠% من المبحوثين أكدوا بأنه يوجد أطفال يعملون بالأسرة في سن التعليم.
٧. ٦٤% من المبحوثين كان نوع سكنهم ملك.
٨. ٦٣%، من المبحوثين يعملون بقطاع الأعمال الحر.
٩. التمويل المقدم لكل الفئة المبحوثة كان في شكل مواد عينية.
١٠. ٦٠% من المبحوثين كانت مشاريعهم تجارية.
١١. كل الفئة المبحوثة تم اخذ تمويلهم بواسطة ضمان المجموعة.
١٢. ٤٤% من المبحوثين تم تمويلهم مرتين.
١٣. ٥٧% من المبحوثين يصف الضمانات التي تقدم من قبل المؤسسة بأنها مرنة.
١٤. ٧٣% من المبحوثين اثروا على أن المؤسسة التي تقوم بمساعدتهم في أعداد دراسة الجدوى وإكمال الملفات.
١٥. ٦٧% من المبحوثين قد تلقوا تدريباً كافياً على كل ما يتعلق بالتمويل والمشروع الممول.
١٦. ٦٠% من المبحوثين أكدوا أن منتجاتهم تم تسويقها بصورة مرحبة.
١٧. ٦٧%، من المبحوثين أكدوا بأن المؤسسة تتدخل بالحلول في حالة ظهور مشكلة لتلافي الخطر في حل مراحل المشروع.
١٨. ٦١% من المبحوثين نفوا وجود مشاكل.
١٩. ٨٢% من المبحوثين كان متوسط دخلهم السنوي قبل التمويل أقل من او يساوي (١٩٢٥ جنيه سوداني) (بمئون الفئة الفقيرة).
٢٠. ٧٣% من المبحوثين أصبح متوسط دخلهم السنوي بعد التمويل من (٢٥٩٠ - فأكثر) (خارج دائرة الفقر).

- .٢١ .٧٣٪ من المبحوثين أكدوا بالفعل إسهام التمويل في تقديم بعض الخدمات الضرورية للأسرة.
- .٢٢ .٥٦٪ من المبحوثين أكدوا بأنه لا يوجد ادخار أصلاً من عائد المشروع.
- .٢٣ .٦٥٪ من المبحوثين أكدوا بان هنالك تحسين في نوعية الغذاء.
- .٢٤ .٦٠٪ من المبحوثين أكدوا أن العائد من المشروع ساهم في توفير مصاريف العلاج والأدوية عند الحاجة.
- .٢٥ .٦٧٪ من المبحوثين أكدوا أن العائد من المشروع ساهم في الإنفاق على التعليم.
- .٢٦ .٥٩٪ من المبحوثين أكدوا أن العائد من المشروع ساعد في عمل تعديلات أو إضافات أو الانتقال إلى سكن أفضل.

٥، الخلاصة:

لقد اختار الباحث مؤسسة التنمية الاجتماعية (من خلال برنامج الأمل للتمويل الأصغر) محلية شرق النيل – ولاية الخرطوم باعتبارها من أهم المؤسسات والصناديق التي تعمل في هذا المجال وأغلبها منظمات غير حكومية، ولأن الهدف الرئيسي من وراء عمل هذه المؤسسات هو هدف اجتماعي وتنموي بغرض تخفيف حدة الفقر، قد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك اثر إيجابي لهذه المؤسسة في مكافحة الفقر بإسهامها في تحسين المستوى المعيشي للمستهدفين وفقاً لآليات ومنهجية مرنة بحيث تعمل على تفعيل وتنظيم دور المجتمع.

٣،٥ التوصيات:

أ. مؤسسات التمويل عامة:

١. إطلاع المؤسسات العاملة في مجال التمويل بنسبة النجاح الذي حققته هذه المؤسسة في هذا الصدد.
٢. إطلاع أنظار الحكومات إلى أهمية وضرورة دعم هذه الصناعة.
٣. تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في خدمات الإقراض متاهي الصغر بوصفه أداة ربحية على المدى البعيد.

ب. مؤسسة التنمية الاجتماعية:

١. العمل على تجويد المعلومات الخاصة بالقروض الصغرى، وتحسين طرق الحصول عليها.
٢. إدماج الشرائح ذات الاحتياجات الخاصة في هذه البرامج.
٣. مراعاة تخفيف القسط الشهري مع زيادة فترة السداد.
٤. تشجيع المستفيدين على الادخار والعمل على زيادة الجمعيات الادخارية
٥. العمل على زيادة مبلغ التمويل بعد التأكيد من جدو المشروع.
٦. العمل على تنوع وسائل وطرق التمويل حتى يتم تجاوز شح التمويل وذلك من خلال استقطاب الدعم الخارجي.
٧. العمل على إزالة المعوقات التي تواجه الطرفين معاً.
٨. ترك الحرية الكاملة للمقترضين في اختيار أنشطتهم الإنتاجية والاستثمارية على أساس معارفهم ومهاراتهم.
٩. تنويع المشاريع لتشمل المشاريع الإنتاجية و الخدمية.

٥، المراجع والمصادر:

- ﴿ إبراهيم ، فادي محمود (٢٠٠٧) ، دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر ، ماجستير ، معهد البحث والدراسات ، جامعة الدول العربية . ﴾
- ﴿ أبو الفحم ، زياد ، (٢٠٠٩) دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في الوطن العربي ، ثقافة للنشر والتوزيع ، أبو ظبي . ﴾
- ﴿ أحمد ، أبتسام عبد الرحمن مجذوب (٢٠١٠) ، التخطيط التموي (دور بنك السودان المركزي وبعض المؤسسات التمويلية المتخصصة في تخفيف حدة الفقر في السودان من خلال برنامج التمويل) ، ماجستير ، معهد الدراسات الإنمائية ، جامعة الخرطوم . ﴾
- ﴿ أحمد ، عبدالله سليمان (٢٠١١) ، ورقة بعنوان التمويل الأصغر في السودان الضمانات والتكلفة والعائد ، قطاع الاقتصاد والسياسات ، بنك السودان المركزي . ﴾
- ﴿ الإمام ، محمود (١٩٩٦) ، السياسة الاقتصادية الكلية وأثارها التوزيعية ومكافحة الفقر ، سلسلة أوراق بحثية ، معهد التخطيط القومي ، مصر . ﴾
- ﴿ البشري ، محمد احمد (٢٠١٤) ، ورقة بعنوان السياسات التمويلية ، مساعد المحافظ لقطاع الاقتصاد والسياسات ، بنك السودان المركزي . ﴾
- ﴿ التوم ، عبدالله (٢٠٠٥) ، أساسيات التنمية الريفية ، مطبعة الحرية ، ام درمان . ﴾
- ﴿ الحسن ، صابر محمد (٢٠٠١) ، تجربة السودان في مجال السياسات النقدية ، دراسة مقدمة للجتماع السنوي الخامس والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، بنك السودان ، الذي تم عقده في ابوظبي . ﴾
- ﴿ الرفاعي ، محمد عبد الله (٢٠٠٧) ، معوقات بيانات قياس الفقر ، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الإحصائي العربي الأول ، الأردن . ﴾
- ﴿ الفارسي ، عبد الرزاق (٢٠٠١) ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص ٢١ . ﴾
- ﴿ براسما ، هارت جوليت ولوئنس (٢٠٠٣) ، تحسين عمل التمويل باللغ الصغر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا — البنك الدولي . ﴾
- ﴿ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٦) ، تقرير التنمية البشرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . ﴾
- ﴿ بن ناصر ، محمد عيسى (٢٠٠٣) ، مشكلة الفقر في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والمانجمنت ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، عدد ٢ . ﴾

✿ ترايو ، عيسى أحمد (٢٠١١)، ورشة التمويل الأصغر: الفرص والتحديات، مجلة المصرفية، العدد ٦٢،
السودان. أسباب ومظاهر الفقر في السودان، أمانة البحث والتوثيق والنشر، المعهد العالي لعلوم الزكاة،
السودان، ص ٢٨.

✿ سعيد ، ماجد (٢٠٠٧)، تجربة بنك القراء، الدار العربية للعلوم ناشرون.

✿ طلعت ، ليهاب (٢٠١٠)، أثر تمويل المشروعات الصغرى على تحسين مستوى معيشة الفئة المستهدفة
(مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر) ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

✿ عبد القادر ، أوزال (٢٠١٠)، (الخطة) ملاحظات حول الفقر في العالم - كلية الاقتصاد، جامعة البلدة.

✿ غالى ، شرين بشرى (٢٠٠٦)، ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات القراء في القضاء عليها، دراسة تجربة
بنوك القراء ومدى إمكانية تطبيقها على مصر، ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

✿ محمد ، إنتصار البشير عثمان (٢٠١٠)، دور التمويل الأصغر في التنمية في السودان، ماجستير، معهد
البحوث والدراسات الإنمائية، جامعة الخرطوم.

✿ لحيلح، جصاص ، الطيب وأحمد (٢٠١٠)، الفقر، التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية
وإدارية، العدد السابع، جامعة بسكرة، الجزائر.

✿ نور الهدى ، منن سر الختم (٢٠١٠)، التمويل الأصغر المصرفي في السودان (مصرف الادخار والتنمية
الاجتماعية)، ماجستير – قسم الاقتصاد القياسي والإحصاء الاجتماعي، جامعة الخرطوم.

✿ يونس محمد (٢٠٠٧)، بنك القراء، ترجمة د.عليه عبدالحميد عارف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

مقابلات شخصية:

الاخ/ مهدي يوسف – المدير العام لمؤسسة التنمية شرق النيل.

الاخ/ طارق سيد حسن – مدير ادارة الاداء الاجتماعي للتمويل الاصغر – شرق النيل.

موقع الانترنت:

- <http://www.mfu.gov.sd>
- <http://www.sdf-kh.org/alamal>
- [www.cgap.org /p/ site/c// http](http://www.cgap.org/p/site/c//http)
- Consultative Group to Assist the Poor(CGAP)